

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
مَدَامُ الْعِشْمَاوِيَّةُ لِلشَّرَفِ
الْحَقِّ : الْحَاسِنِ الْبَهْتِيَّةِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
السَّيِّدِ عَبْدِ الْمَجِيدِ الشَّرَفِيِّ

مَكْتَبَةُ الْقَاهِرَةِ
لصاحبها : علي يوسف سليمان
شارع الصحافة بميدان الأزهر الشريف بمصر
تليفون ٩٠٥٩٠٩ - ص.ب. : ٩٤٦

اللهم

اللهم إني أعوذ بك من الهم والحزن
وأعوذ بك من العجز والكسل
وأعوذ بك من غلبة الدين وقهر الرجال
اللهم إني أعوذ بك من الفقر إلى اليأس
ومن الذل إلا لك ومن الخوف إلا منك
وأعوذ بك أن أقول شراً وأعشى جوراً
أزككون بك عموماً وأعوذ بك
من شناعة الأعداء وعصا الداء
وتجبد الرجاء اللهم إني أعوذ بك
من شر الخلق وهو الرزق وسوء الخلق
يا أرحم الراحمين ويارب العالمين

دار القاهرة للطباعة
سعد الدين علي يوسف وشركاه
المزهر ت ٩٠٥٩٠٩

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله على جميل التوفيق ، واشكر له على الهداية لأقوم طريق .
بوالصلاة والسلام على سيد الأنبياء والمرسلين ، القائل : « من يرد الله
به خيراً يفقهه في الدين » وعلى آله وأصحابه ، وجميع أتباعه وأحبابه
(وبعد) فيقول الفقير إلى مولاه الفخري عبد المجيد الشرنوبلي الأزهرى
« أحسن الله أعماله وبلغه في الدارين آماله : لما كان علم الفقه من أنفس
ما أنفقت فيه نفائس الأعمار ، لتكفله بعبادة العزيز الغفار ،
هكذا كانت المقدمة المشاوية ، محتوية على ما يليق بالأطفال من الدروس
الأولية ، بادرت إلى تقريبها لهم ببيان المراد ، مقتصرأ على ذكر
المحاسن التي ترسخ في الذهن وتمتشق الفؤاد ، وضبطتها بالضبط الصحيح
الذي يزيل عنهم الإشكال ، ليستغلوا بحفظها وفهم معانيها القرية بلا
توقف ولا ملال ، وبعد ذلك يخوضون في بحار العلوم ويلتقطون درر
المنطوق والمفهوم :

واقة يفتح باب الخير لي ولهم

وبتمج المرتجي من وافر النعم

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الشيخ الإمام العالم العلامة عبد الباري السماوي
الرفاعي رحمه الله تعالى : سألت بعض الأصدقاء أن أعمل مقدمة
في الفقه على مذهب الإمام مالك بن أنس رضي الله عنه فأجبت
إلى ذلك راجياً للثواب .

بسم الله الرحمن الرحيم

أى أبتدىء مستعيناً باسم الإله المعبود الواسع الكرم والجود .
والبسملة عندنا ليست من القرآن إلا التي في سورة النمل ، وافتتاحه
بها لا يفيد أنها منه فهي كأسماء السور ، وحكمها الأصلي التدب في
كل أمر ذي بال ، وتسعيناً في الأكل والشرب ، وتجب بالنذر .
وتكره في المكروه ، وتحرم في المحرم ، ولكون المقصود من الحمد
اثناء ، اكتفى المصنف بها عن الحمدلة اختصاراً (الشيخ) يطلق
اصطلاحاً على من بلغ رتبة أهل الفضل ولو صغيراً ، والإمام المتقدم
على غيره ، والعالم المتصف بالعلم والعلامة كثير العلم ، وهذه الأوصاف
من زيادة بعض الطلبة والنسخة التي كتب عليها الشبرخيتي قال
عبد الباري النخ ، والباري بالهمز وعدمه هو الخالق ، والعشماوي
نسبة إلى قرية تسمى عشما من أعمال المنوفية بالديار المصرية ، والرفاعي
نسبة إلى طريقة سيدى أحمد الرفاعي أكبر الأقطاب الأربعة
(الأصدقاء) جمع صديق وهو المخلص في المحبة (مقدمة) أى مسائل

باب نواقض الوضوء

اعْلَمْ - وَفَقَّكَ اللَّهُ تَعَالَى - أَنَّ نَوَاقِضَ الْوُضُوءِ عَلَى قِسْمَيْنِ :
أَحْدَاثٌ . وَأَسْبَابٌ أَحْدَاثٌ . فَأَمَّا الْأَحْدَاثُ فَخَمْسَةٌ : ثَلَاثَةٌ مِنْ
الْقُبْلِ ، وَهِيَ الْقَذَى وَالْوَدَى وَالْبَوْلُ . وَاثْنَانِ مِنَ الذَّرِّ وَهُمَا :
الْعَائِطُ ، وَالرَّيْحُ . وَأَمَّا أَسْبَابُ الْأَحْدَاثِ فَالثَّلَاثُ ، وَهُوَ عَلَى أَرْبَعَةِ

يسيرة تقدم من اشتغل بها : والفقه هو العلم بالأحكام الشرعية العملية
المكتسب من أدلتها التفصيلية ، وموضوعه أفعال المكلفين ، وغايت
امتنال الأوامر واجتناب النواهي ، وفائدته الفوز بسعادة الدارين (على
مذهب) أى على ماذهب إليه الإمام مالك من الأحكام . ولد رضى الله
عنه سنة ثلاث وتسعين وتوفى سنة تسع وسبعين ومائة .

(باب) هو فى الاصطلاح اسم لطائفة من المسائل المشتركة فى أمر
يشملها (اعلم) خطاب لكل من ينظر فى هذه المقدمة . والتوفيق خلق
القدرة على الطاعة . (أحداث) جمع حدث وهو ماينقض الوضوء بنفسه
بأن كان خارجاً معتاداً على سبيل الصحة من المخرج المعتاد فلا ينقض
الخارج غير المعتاد كحصى ودود . ولا الخارج على سبيل المرض إذا
لازم نصف الزمن فأكثر ومنه النقطة ، ويعنى عنه فى النجاسة إذا أتى
كل يوم ولو مره فلا يفضل منه الثوب (أسباب) جمع سبب أى ما
يؤدى إلى خروج الحدث سواء خرج أم لا فيصدق بمس الذكر لأنه
قد يؤدى إلى خروج المذى وهو ماء أبيض رقيق يخرج عند اللذة ،

قَسَامٌ: طَوِيلٌ ثَقِيلٌ يَنْقُضُ الْوُضُوءَ، قَصِيرٌ ثَقِيلٌ يَنْقُضُ الْوُضُوءَ
أَيْضًا، قَصِيرٌ خَفِيفٌ لَا يَنْقُضُ الْوُضُوءَ، طَوِيلٌ خَفِيفٌ يُسْتَحَبُّ
مِنْهُ الْوُضُوءُ. وَمِنْ الْأَسْبَابِ الَّتِي تَنْقُضُ الْوُضُوءَ زَوَالُ الْعَقْلِ
بِالْجُنُونِ وَالْإِعْمَاءِ وَالشُّكْرِ، وَيَنْقُضُ الْوُضُوءَ بِالرَّدَّةِ، وَبِالشَّكِّ
فِي الْحَدِيثِ، وَبِمَسِّ الدَّكْرِ الْمُتَّصِلِ بِبَاطِنِ الْكَفِّ أَوْ بَبَاطِنِ

ويجب غسل الذكرك منه بنية فلو ترك النية مع غسله كله كفى على المعتمد
(والودي) هو ماء أبيض ثخين يخرج غالبا عقب البول يجب منه
ما يجب من البول - واعلم أن استنجاة الأنبياء للتشريع والتزويه لأن
جميع فضلاتهم طاهرة (ثقیل) هو الذي لا يشعر صاحبه بمن يذهب
ومن يأتي ولا بالصوت المرتفع ولا بما يسقط من يده ولا بالخلل
حجوته فان استشعر فخفيف (زوال العقل) أي استناره وحل العقل
القلب وله شماع متصل بالدهماغ (بالجنون) هو ما يزيل الشعور مع
بقاء القوة والإغماء يزيلهما ومراده بالسكر غيبوبة العقل ولو بمشيمة
ومثل ذلك غيبوته بحزن أو فرح (بالردة) وتكثر من النساء في أيام
الموت فان سبب الملك المجمع على ملكيته كمزراثيل كفر فطلق من
زوجها طلقه بائنة، وعدوا من الردة إفتاء امرأة بالردة لثنين من زوجها
وتأخير مرید الإسلام حيث شرح بالكفر صدرا وهي مبطله لجميع
الأعمال فيجب إعادة الحج لأنه مغنيا بالعمر، وتسقط فوائت الصلاة
والإكاهة إن لم يرتد لذلك (وبالشك في الحديث) وكذا في السببه
والشك هو استواء الطرفين فن توهم أن الحديث سابق وظن تأخر

الْأَصْبِعِ أَوْ يَجْنِبْنِيهَا وَلَوْ بِأَصْبَعٍ زَائِدٍ إِنْ حَسَّ ، وَبِالْمَسِّ
وَهُوَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ ، إِنْ قَصَدَ اللَّذَّةَ وَوَجَدَهَا فَقَلْبُهُ الْوُضُوءُ ،
وَإِنْ وَجَدَهَا وَلَمْ يَقْصِدْهَا فَقَلْبُهُ الْوُضُوءُ ، وَإِنْ قَصَدَهَا وَلَمْ يَجِدْهَا
فَقَلْبُهُ الْوُضُوءُ ، وَإِنْ لَمْ يَقْصِدِ اللَّذَّةَ وَلَمْ يَجِدْهَا فَلَا وَضُوءَ عَلَيْهِ ،
وَلَا يَنْتَقِضُ الْوُضُوءُ بِمَسِّ دُبُرٍ وَلَا أَنْثِيَيْنِ ، وَلَا بِمَسِّ فَرْجٍ

الطهارة فوضوؤه صحيح ولا عبرة بشك المستكح وهو من تساوى
زمن إتيانه وزمن انقطاعه بأن يأتيه في يوم ولو مرة ويقطع في الثاني
وأولى إن زاد وتضم الوسائل لبعضها فلو أتاه يوماً في الوضوء ويوماً
في الغسل فستكح ، وقد سئل ابن رشد عن يحسن يزول نقطة فتارة
بعدها وربما نقص الوضوء بمس ذكره ويعتبر به ذلك كثيراً فأجاب
بأنه لا يلتفت إلى ذلك ودين الله يسر (ومس الذكر) أى ذكر نفسه
من غير حائل إن كان بالفأ مسه من الكرة أو غيرها ولو سهواً
لحديث : . إذا مس أحدكم ذكره فليتوضأ ، وهو أصح من حديث
. إن هو إلا بضعة منك ، بفتح الباء أى قطعة لحم ، وقوله (المتصل)
أى لا المنقطع (أو يجنبهما) يدخل فيه رأس الأصبع ، وأما إن طال
الظفر ومس به ولم يشك في أن المس برأس الأصبع فلا نقص (لأن
حسن) هذا شرط حتى في الأصبع الأصلي على المعتمد (وباللمس) هو
ملاقة جسم لآخر لطلب معنى فيه والمس ملاقاتهما على أى وجه كان
فهو أهم ويشترط أن يكون اللمس من بالغ لمن يلد بمثلها عادة ولو من
فوق حائل ولو لظفر أو به أو شعر لابه وأولى بعود أو كم ، والأمرد
كالمرأة ، ولا ينقص لمسه عند الشافعى ، وقال بنقص لمس الأنثى مطلقاً

صَنِيرَةٍ، وَلَا قِيٍّ وَلَا يَأْكُلُ لَحْمَ جَزُورٍ وَلَا حِجَامَةً وَلَا قَصِدًا،
وَلَا يَقْتَتِلُ فِي صَلَاةٍ وَلَا بِمَسِّ امْرَأَةٍ فَرْجَهَا، وَقِيلَ إِنَّ أَلْطَفَتْ
فَقَلْبَهَا الْوُضُوءُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ

ولو متجالة وألغى الخفية المس مطلقاً، ووجود اللذة بالمحرم نافض
لا القصد بدون وجدان إلا من فاسق شأنه اللذة بمحرمه، والعبرة في
المحرمية وغيرها بظنه وتنقض اللذة بفرج الدابة لأجدها وتنقضه
الميل الذي يصحبه الانتعاش (ووجدتها) أي حين اللبس لا بعده والملبس
كاللامس إن كان بالغا ووجد اللذة أو قصدها، وتنقض القبلة في الفم
مطلقا وإن بكره أو استغفال لا لوداع أو رحمة، واعلم أن مصالحة
المرأة الغير المحرم بلا حائل حرام ولو بقصد اللذة وتحرّم مصالحة
الأمرد إن قصد اللذة أو وجدها (ولا أنثيين) أي ولا العصب الذي
بين الدبر والذكر ولا العانة ولا موضع الجب أي قطع الذكر
(صغيرة) أي لا تشتهى ولو قصد ووجد وهي بنت ست سنين لا سبع
(ولا قي) أي ولو تغير عن حالة الطعام وصار نجساً (جزور) أي
إبل منحورة وحديث: «من أكل لحم جزور فليتوضأ» يحمل على
الوضوء القوي وهو غسل اليدين (ولا حجامه ولا قصد ولا يقهقهه
في صلاة) أي خلافاً لابي حنيفة القائل بنقضه بواحد من هذه الثلاثة
(وقيل إن ألفت) أي أدخلت أصبعها في فرجها وهو ضعيف،
وإدخال الأصبع في الفرج أو الدبر حرام.

باب أقسام المياه التي يجوز منها الوضوء.

اعْلَمْ - وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى - أَنَّ الْمَاءَ عَلَى قِسْمَيْنِ : مَخْلُوطٌ وَغَيْرُ مَخْلُوطٍ . فَأَمَّا غَيْرُ الْمَخْلُوطِ فَهُوَ طَهُورٌ ، وَهُوَ الْمَاءُ الْمَطْلُوقُ يَجُوزُ مِنْهُ الْوُضُوءُ سِوَا أَنْ تَرُلَ مِنَ السَّمَاءِ أَوْ تَبْعَ مِنَ الْأَرْضِ ، وَأَمَّا الْمَخْلُوطُ إِذَا تَغَيَّرَ أَحَدُ أَوْصَافِهِ الثَّلَاثَةِ : لَوْنُهُ أَوْ طَعْمُهُ أَوْ رِيحُهُ شَيْئاً فَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ ، نَارَةٌ يَخْتَلِطُ بِنَجَسٍ فَيَتَغَيَّرُ بِهِ فَإِنَّمَا نَجَسٌ لَا يَصِحُّ مِنْهُ الْوُضُوءُ ، وَإِنْ لَمْ يَتَغَيَّرْ بِهِ : فَإِنْ كَانَ الْمَاءُ قَلِيلاً وَالنَّجَاسَةُ

(باب أقسام المياه)

أى باب بيان أحكامها (التي يجوز منها) أى والتي لا يجوز ، المراد بالجواز الإذن فيصدق بالوجوب ، ومثل الوضوء الغسل وإزالة النجاسة ، وإذا كان الماء لا يكتفى إلا بالوضوء أو غسل النجاسة فإنه يفسله وينيم (المطلق) أى الذى يطلق عليه اسم ماء بلا قيد يلازمه (من السماء) أى كالمطر والتدى ولو تغير بخضرة الزرع لأنه كالتغير بالفرار (من الأرض) أى كالعيون والآبار ، ويجوز التطهير بفضلة شرب البهيمه ، ولو غير مأكولة اللحم مالم تكن مما لا يترقى نجسا كالجلالة والإلا كره وهذا مالم تر النجاسة على فيها وإلا نظر لتغير الماء وعدمه (أو ريحه) المراد طروء ريح عليه لأنه لا ربح له وأونه في الغالب البياض ويتلون إناته لكونه شفافاً (بنجس) النجس يفتح الحميم عن النجاسة وبكرها المتنجس ، وينفع بمنجس لا نجس في غير مسجد وأدى (قليلا) أى كآنية الغسل ولو بالنسبة للمتوضى ، ومحل

قَلِيلَةٌ كَرِهَ الْوُضُوءُ مِنْهُ عَلَى الشُّهُورِ ، وَتَارَةً يَحْتَلِطُ بِطَاهِرٍ فَيَتَغَيَّرُ
بِهِ ، فَإِنْ كَانَ الطَّاهِرُ يَمَّا يُمَكِّنُ الْإِحْتِرَازَ مِنْهُ كَالْمَاءِ الْمَخْلُوطِ
بِالرَّغَفَرَانِ وَالْوَرْدِ وَالْمَجِينِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ فَهَذَا الْمَاءُ طَاهِرٌ فِي
نَحْوِهِ غَيْرُ مُطَهَّرٍ لِغَيْرِهِ فَيُسْتَعْمَلُ فِي الْعَادَاتِ ، لَا مِنْ طَنِيخٍ وَعَجِينٍ
وَشُرْبٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ ، وَلَا يُسْتَعْمَلُ فِي الْعِبَادَاتِ ، لَا فِي وَضُوءٍ وَلَا
فِي غَيْرِهِ ، وَإِنْ كَانَ يَمَّا لَا يُمَكِّنُ الْإِحْتِرَازَ مِنْهُ كَالْمَاءِ الْمُتَغَيَّرِ

الْكِرَامَةِ إِنْ وَجَدَ غَيْرَهُ وَلَمْ يَضْفِ إِلَيْهِ مَا يَصِيرُهُ كَثِيرًا ، وَيَكْرَهُ
اسْتِعْمَالَ الْمَاءِ الشَّدِيدِ الْحَرَارَةِ أَوْ الْبُرُودَةِ (يُمْكِنُ الْإِحْتِرَازُ مِنْهُ) بَأَن
كَانَ مِمَّا يَفَارِقُ الْمَاءَ غَالِبًا (وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ) أَيْ كَصَابُونٍ وَدُهْنٍ مَارِجٍ
وَمِنْ ذَلِكَ الْمَاءُ الْمَجْمُولُ فِي الْفَمِ إِذَا مَارَجَهُ الرِّيقُ ، وَالْعَدِيرُ الْمُتَغَيَّرُ بِبَوْلِ
الْمَاشِيَةِ الْمَأْكُولَةِ اللَّحْمِ ، وَالْبَيْتَرُ الْمُتَغَيَّرُ بِوَرَقِ الشَّجَرِ أَوْ التِّينِ مَا لَمْ يَعْصِرِ
الْإِحْتِرَازَ بَأَنِ اتَّسَعَ فِيهَا وَلَمْ يُمْكِنَ تَغْطِيطُهَا وَلَوْ كَانَتْ فِي الْحَاضِرَةِ ،
وَإِذَا حَكَّ فِي فَمِ الْإِنَاءِ نَحْوَ الْقَرْنَفَلِ وَتَحَلَّلَ مِنْ شَيْءٍ أَوْ عَجْرَتِهِمْ وَصَحَّ
الْمَاءُ وَالِدُخَانُ فِيهِ فَانَّهُ لَا يَصِحُّ التَّطَهُّرُ بِهِ ، وَأَمَّا بَعْدُ دَهَابِهِ فَلَا يَصُرُ ،
وَلَا يَصُرُ تَغْيِيرُ رِيحِ الْمَاءِ بِالْقَطْرَانِ وَلَوْ لَمْ يَكُنْ دَبَاغًا ، وَيَصُرُ تَغْيِيرُ طَعْمِهِ
أَوْ لَوْنِهِ بِهِ مَا لَمْ يَكُنْ دَبَاغًا ، وَلَا يَصُرُ التَّغْيِيرُ بِالْمَجَاوِرِ كَوَرْدٍ عَلَى شَبَاكٍ
قَلَّةٍ ، وَفِي الْمَلَاصِقِ غَيْرِ الْمَازِجِ فَوَلَانِ (طَاهِرٌ فِي نَفْسِهِ) أَيْ مَا لَمْ يَطْرَأْ عَلَيْهِ
نَجَاسَةٌ وَلَوْ قَطْرَةً لِأَنَّهُ صَارَ فِي حَكْمِ الطَّعَامِ (وَلَا فِي غَيْرِهِ) أَيْ مَنْ غَسَلَ وَإِزَالَةَ
نَجَاسَةٍ وَإِذَا أَزَالَ النِّجَاسَةَ بِهِ بَقِيَ حَكْمُهَا ، وَلَا يَنْتَجِسُ مَلَأَى مَحَلَّهَا لِإِزَالَةِ
عَيْنِهَا ، وَكَذَا لَوْ اسْتَجَرَّتْ لَاقِي الْحِلِّ شَيْءٌ مَبْلُولٌ (وَإِنْ كَانَ) أَيْ الطَّاهِرُ

بِالسَّجَةِ أَوْ الْحَمَاءِ أَوْ الْجَارِي عَلَى مَعْدَنٍ زَرْنِيخٍ أَوْ كِبْرِيتٍ أَوْ
نَحْوِ ذَلِكَ قَبْضًا كُلَّهُ طَهُورٌ يَصِحُّ مِنْهُ الْوُضُوءُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

باب فرائض الوضوء وسننه وفضائله

قَامًا مَرَاتِصُ الْوُضُوءِ سَبْعَةٌ : الثَّيْبَةُ عِنْدَ غَسْلِ الْوَجْهِ ،

(بالسجعة) أى التراب المالح ، وكذا بالملح ولو طرح فصداً وطبخ في
الماء ، والحماة هى الطين الاسود المتين (على معدن) أى مكان زرنِخ
أى تراب أحمر أو كبريت أى تراب أصفر (أو نحو ذلك) كغرة
رطافيل ، ومثل مرور الماء عليها ما لو نقلت من موضعها وطرحت في
فصدأ ولو دخلتها صنعة كالجبر ولا يضرب تغير الماء بطول المكث أو
بخمر السمك أو الرِّيم الذى يعلو على وجهه مالم يطبخ ، وإذا شك في
مير هل يضرب فأصل عدم الضرر .

(باب)

(فرائض الوضوء) المراد بالفرض ما يتوقف صحة العبادة عليه
فيشمل وضوء الصبي والوضوء قبل دخول الوقت ، ولو أذى الإنسان
بالصفة ولم يميز الفرض من غيره كفى مالم يعتقد أنها كلها سنن أو
مندوبات ، وكذا يقال في الغسل ، وقد فرض الوضوء صحيحة ليلة
الإسراء قبل الهجرة بسنة ، وفرضت الصلاة ليلة الإسراء في السماء
شريعاً لها ، واعلم أن شروط الوضوء ثلاثة أقسام : شروط وجوب
فقط ، وهى : البلوغ ، والقدرة على استعمال الماء وعدم الإكراه ،
وحصول الناقض ، ودخول الوقت . وشروط صحة فقط وهى :
الإسلام ، وعدم الخائل ، وعدم المنافي ، كخروج ريح ، وشروط

وَعَسَلُ الْوَجْهِ وَعَسَلُ الْيَدَيْنِ إِلَى الْيَرْقَتَيْنِ وَمَسَحُ جَمِيعِ الرَّأْسِ

وجوب وصحة معاً وهي : العقل وبلوغ دعوة النبي وانقطاع دم الحيض والنفاس ووجود الماء الكافي وعدم النوم والغفلة (وسفته) جمع سنة وهي ما فعله النبي وأظهره في جماعة وواظب عليه ففضيلة (النية) أى نية فرض الوضوء أو رفع الحدث أو استباحة ما كان الحدث مانعاً منه ومحلها ، القلب ، والأفضل ترك التلفظ بها (عند غسل الوجه) ويقدم للسنن نية ، ولو قدم نية شاملة كفى . ولا يضر رفض النية بعد تمام الوضوء والغسل بل يرتفعان في الأثناء كالصوم والصلاة والاعتكاف . وأما الحج والعمرة فلا يرتفعان مطلقاً عكس التيمم (وغسل الوجه) وحده طويلاً من منابت شعر الرأس المعتاد إلى آخر الذقن أو اللحية وعرضاً ما بين الأذنين ، ويجب غسل البياض الذى بين شعر الصدغين والوَتِدَ والبياض الذى تحته خلف العذار وأما شعر الصدغين والبياض الذى فوق الوَتِدَ فيمسحان مع الرأس . ويجب تعهد تكاميش الجبهة باليدك وظاهر العينين والشفَتَيْنِ ومارن الأنف والوترة وهي الحاجز بين طائفتي الأنف ويشترط سيلان الماء على العضو لاعتنه (إلى المرققين) أى معهما والمرفق آخر عظم الذراع المتصل بالعصء ، ولا يجب نزاع خاتم الفضة المأذون فيه بأن كان درهمين فأقل ولا تحريكه ولو ضيقاً لا يصل الماء تحته . وأما غير المأذون فيه فيجب نزعه إن كان ضيقاً ويمكن تحريكه إن كان واسعاً . ولا يجب على المرأة تحريك أساورها وخواتمها (ومسح جميع الرأس) أى بماء جديد وبكره بغيره كبلل اللحية وإذا جفت اليد قبل تمام المسح الواجب وجب التجديد بخلاف

وَعَسَلُ الرَّجُلَيْنِ إِلَى الْكَمْبَيْنِ ، وَالْفُورُ وَالتَّدْلِيكَ قَبْدَهُ سَبْعَةً
لَكِنْ يَجِبُ عَلَيْكَ فِي غَسْلِ وَجْهِكَ أَنْ تُخَلِّلَ شَعْرَ لِحْيَتِكَ إِنْ
كَانَ شَعْرُ اللِّحْيَةِ خَفِيفًا تَطْهَرُ الْبَشْرَةُ نَحْتَهُ وَإِنْ كَانَ كَثِيفًا
فَلَا يَجِبُ عَلَيْكَ تَخْلِيلُهَا وَكَذَلِكَ يَجِبُ عَلَيْكَ فِي غَسْلِ يَدَيْكَ أَنْ
تُخَلِّلَ أَصَابِعَكَ عَلَى الشُّهُورِ .

ما لو جفت في الرد وإن كان للبراءة أو للرجل شعر مضفور فأيهما
يعملان في الوضوء والغسل بهذا الضابط :

إن في ثلاث الخيط يضفر الشعر ففقصه في كل حال قد ظهر
وفي أقل إن يكن ذا شدة فالنقص في الطهرين صار عمده
وإن خلا عن الخيوط أبطله في الغسل إن شد وإلا أهمله
وللرأى تقليد مذهب الشافعي في مسح بعض رأسها مع كونها
تصل على مذهبها (إلى الكمبين) أي معهما وهما العظمان البارزان
في مفصل الساقين ، ويستحب تخليل أصابع الرجلين من أسفلها
بالخنصر أو السبابة بادئاً بخنصر اليمنى خاتماً بخنصر اليسرى ، وإنما
لم يجب كاليدين لأن شدة التصاقها ضيرها كمضو واحد (والفور)
أي مع الذكر والقدرة ، فإن فرق كثيراً بين أجزاء الوضوء حتى جف
المضو الآخر لغير عجز ونسيان بطل وبني على ما فعله بنية إن نسي
مطلقاً وبغيرها إن كان عاجزاً (والتدليك) أي أمرار اليد على العضو
ولو بعد صب الماء ، وتكفي فيه غلبة الظن ، ومتى تعذر باليد سقط
(أن تخلل الخ) أي تحرك الشعر حتى يصل الماء للبشرة أي
لعدة الوجه ، ومثل اللحية الشارب والحاجب والشفقة ، فنركب

وَأَمَّا سُنُّ الوُضُوءِ فَتَكُنِيَّةٌ : غَسْلُ اليَدَيْنِ أَوَّلًا إِلَى الْكَوْعَيْنِ ،
وَالْمَضْمَضَةُ ، وَالِاسْتِنْشَاقُ ، وَالِاسْتِنْشَارُ وَهُوَ جَذْبُ الْمَاءِ مِنْ
الْأَنْفِ ، وَرَدُّ مَسْحِ الرَّأْسِ ، وَمَسْحُ الْأُذُنَيْنِ ظَاهِرِيَّهِمَا وَبَاطِنِيَّهِمَا
وَتَجْدِيدُ الْمَاءِ لِهَئِمَّا ، وَتَرْتِيبُ فَرَائِضِهِ .

بمعناها خفيفاً وبعضها كثيفاً فكل حكمه (فلا يجب) بل يكره
(ما يملك) ويستحب أن يكون تحليل كل يد عقب غسلها . وأن يكون
من فوق ، ويجب جمع رءوس الأصابع وذلكها بوسط الكف .
(أولاً) أى قبل إدخالها في الماء القليل فإن كان كثيراً أدخلها
فيها ونحصل السنة غسلها مرة . وأما الثانية والثالثة فكل منهما مستحب
وكذا المضمضة والاستنشاق والكراع هو طرف الزند مما يلي الإبهام
وطرفه مما يلي الخنصر كرسوخ والرسغ ما بينهما والبرع في الرجل هو
السطم الذى عند إبهامها (والاستنثار) مأخوذ من النثر وهو الطرح
ويجعل السبابة والإبهام على الأنف من تمام السنة (ورد مسح الرأس)
فلو نسيه حتى أخذ الماء للأذنين تركه ثلاثاً يقع في كراهة الرد بماء
جديد (ظاهرهما) هو ما يلي الرأس وباطنهما ما يلي الوجه لانهما
كالوردة المفتوحة ، وصفة مسحهما أن يجعل الإبهامين على ظاهر
الشحمتين وآخر السبابتين في الصماخين ويدور بهما للآخر
ويكره تتبع عضونهما (وترتيب فرائضه) فلو نكس أعاد المنكس
أى المقدم عن محله استثنائاً وحده ان بعد والافع تابعه .

وَأَمَّا فَسَادُهُ فَسَبْعَةٌ : التَّسْمِيَةُ وَالْمَوْضِعُ الطَّاهِرُ ، وَقِيلَةُ
الْمَاءِ بِلَا حَيْدٍ ، وَوَضْعُ الْإِنَاءِ عَلَى الْيَمِينِ إِنْ كَانَ مَفْتُوحًا وَالْفَسَلَةُ
الثَّانِيَةُ وَالثَّلَاثَةُ إِذَا أَوْعَبَ بِالْأُولَى وَالْبَدَنُ بِمُقَدِّمِ الرَّأْسِ
وَالسَّوَاكُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(فسجة) بل سبعة عشر ما ذكره واستقبال القبلة واستعمار
النية في جميعه ، والجلوس المتمكن . والتباعد عن رشاش الماء وتين
الأعضاء وترتيب السنن في نفسها وترتيبها مع الفرائض ، والبده
بأول الأعضاء ، والصمت إلا عن ذكر الله ، والدعاء بعد الفراغ
(والموضع الطاهر) أى إيقاعه فيه (وقلة الماء) أى تقليل المأخوذ
من الماء ، ولو كان على شاطئ بحر بلا حد بمد ونحوه ، ويكفى في
وصول الماء غلبة الظن ولا يتبع الوسواس لما في الحديث :
« إن للوضوء شيطاناً يقال له الوهمان فأتقوا وسواس الماء » . (الثانية
والثالثة) الذى شهره الباجى أن كلا منهما فضيلة ، ويأتى بالدلك فى
كل مرة وإلا لم يكن آتياً بالفضيلة (إذا أوعب) أى أسبغ بالأولى
والثالثة فريضة فيما لم يعمه الماء مستحبة فى غيره (والسواك) أى
الاستيقاك ، والأفضل كونه بعد الأراك ولطيف قول بعضهم :

بأنه إن حزت بوادى الأراك وقيلت أغصانه الخضرفاك
فأبعث إلى المملوك من بعضها فأنى والله ما لى سواك
وله فضائل كثيرة منها أنه يجلو البصر . ويذهب حفر الأسنان
وأن الصلاة به سبعين صلاة . فإن لم يكن أراك فأصبعه أو بنى .
حش

باب فرائض الغسل وسننه وفضائله

قَالَ قَرَأْتُهُ فَمَنْعَتُ: النَّيَّةُ، وَتَعْمِيمُ الْجَسَدِ بِالْمَاءِ، وَذَلِكَ
جَمِيعُ الْجَسَدِ، وَالْقَوْرُ، وَتَخْلِيلُ الشَّعْرِ. وَأَمَّا سُنَّةُ قَارِئَةٍ: غَسْلُ

﴿ فرائض الغسل ﴾

أى ولو مندوبا كغسل العبدین ویراد بالفرض ما تتوقف صحته
على (النية) أى بنوى فرض الغسل أو رفع الحدث الأكبر
أو استباحة ما كان الحدث مانعا منه ، وتكون عند أول مغسول
وإن نوى على ذكره أولا وكل غسلة فإنه لا يتوطأ بعده حيث لم
يمس ذكره ، وإذا نوت المرأة بغسل واحد رفع الحيض والجنابة كفى
عنها ، وكذا إذا نوت أحدهما ناسية للآخر ، وكذا إذا نوى الرجل
بغسله الجنابة والجمعة (وتعميم الجسد) ويتبع ما غار من جسده
كطيات الدبر ، والبطن ، والإبطین ، وعمق السرة ونحو ذلك ، فإن
ترك شيئا عمداً وطال بطل غسله ، وسهواً أتى به وحده ولو طال ،
وبعيد الصلاة إن كان صلى (وذلك الخ) أى بأى عضو لا بخصوص
الكف كالوضوء ولا تكفى الاستنابة مع القدرة عليه ، والحق أنه
متى تمذر باليد سقط ، ويحرم ممكن الدلاك في الحمام مما بين السرة
والركبة (وتخليل الشعر) أى جميع شعر بدنه ولو كثيفاً . وموجبات
الغسل : انقطاع دم الحيض والنفاس ، والموت ، والجنابة ، وهى شيئان
نسيب حشفة البالغ في قبل أو در ، وخروج المني في نوم أو يقظة

يَذْبُهُ أَوَّلًا إِلَى كَوْنِهِ ، وَالْمُضْمَضَّةُ ، وَالْإِسْتِشْقُ ، وَمَسْحُ صِمَاخِ
الْأَذْنَيْنِ ، وَأَمَّا فَضَائِلُهُ فَسِتَّةٌ : الْبَدَنُ بِإِزَالَةِ الْأَذَى عَنْ جَسَدِهِ ،
ثُمَّ إِكْمَالُ أَعْضَاءِ وَضُوئِهِ ، وَغَسْلُ الْأَعْلَى قَبْلَ الْأَسْفَلِ ،
وَتَثْلِيثُ الرَّأْسِ بِالنَّسْلِ ، وَالْبَدَنُ بِالنِّمَاطِ قَبْلَ الْمَيْكِرِ ، وَقِيلَ
الْمَاءُ مَعَ إِحْكَامِ النَّسْلِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ

(والمضمضة والاستنشاق) وهما فرضان في الغسل عند الحنفية ، وفي
الوضوء والغسل عند الحنابلة ، فينبغي المحافظة عليهما ، وكان على
المصنف أن يزيد الاستنثار ، والمعتمد أنه يطلب التثليث في هذه
السنن ، ويكره تكرار المفسول من الجسد ماعدا الرأس (ومسح صمخ
الأذنين) وهو نقبهما ، وأما الخارج عن الثقب فيجب غسله بأن
يجعل الماء في كفه ويميل الأذن عليه ثم يدلكها بأصابعه (فستة)
بل عشرة ، وباقيها : التسمية ، والموضع الطاهر ، واستشعار النية ،
والصمت (البده) أى بعد غسل اليدين (أعضاء وضوئه) أى إلى آخر
الرجلين (الأعلى) أى أعلى الشخص ، فيغسل الشق الأيمن ظهراً
وبطناً إلى الركبة ، ثم الأيسر كذلك ، ثم يكمل الأيمن ثم الأيسر
كذلك ، وقيل أعلى كل شق فيغسل الأيمن بتمامه ثم الأيسر كذلك ،
ويقدم الظفر على البطن لشرفه (وتثليث الرأس النخ) والغسلة الأولى
واجبة إن سعت ، وكل من الثانية والثالثة مستحب ، ومسح الرأس قبل
إفاته الماء يمنع الزكام والتزلة حيث بدأ بمؤخره (مع إحكام الغسل)
يكسر الحمزة أى إنفاته وهذا واجب .

باب التيمم

وَلِلتَّيْمِمْ فَرَائِضٌ، وَسُنَنٌ، وَقَضَائِلٌ، فَأَمَّا فَرَائِضُهُ فَأَرْبَعَةٌ :
النِّيَّةُ وَهِيَ أَنْ يَتَوَيَّأَ اسْتِباحَةَ الصَّلَاةِ لِأَنَّ التَّيْمِمْ لَا يَرْفَعُ الْحَدَّثَ
عَلَى الشُّهُورِ، وَتَعْمِيمُ وَجْهِهِ وَيَدَيْهِ إِلَى كَوْعَيْنِهِ، وَالضَّرْبَةُ الْأُولَى،
وَالصَّعِيدُ الطَّاهِرُ وَهُوَ كُلُّ مَا صَدَدَ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ مِنْ تَرَابٍ

(التيمم)

فرض سنة مست من الهجرة وهو من خصائص هذه الأمة بخلاف
الغسل والوضوء، نعم المختص بهذه الأمة الفرة والتجليل من آثار
الوضوء (فأربعة) بل سبعة وبقاها : فعلة بعد دخول الوقت ، واتصال
أجزائه بعضها ببعض ، واتصاله بما فعل له (استباحة الصلاة) أى
أو الطواف أو مس المصحف أو ينوى فرض التيمم (لا يرفع الحدث)
أى الصفة الحكمية المقدرة قيامها بالأعضاء، فهو نظير الرخصة التى
هى الانتقال من صعوبة إلى سهولة مع قيام السبب المانع لولا العذر،
ويصلى عقب الفرض بتيممه ماشاء من النفل ولو لم ينوه عند التيمم .
ولا يصل به فرضين ولا يتيمم الحاضر الصحيح للتوافل استقلالا
(وتعميم وجهه) ويسمح على لحيته ولو طالت ، وبراعى الزرة وما
ظهر من العينين (ويديه) ويخلل أصابعه يطن أصبع أو أكثر
لا يجنبه لأنه لم يمس صعيداً ، ويجب نزاع الحاتم ولو مأذونا فيه
(والضربة الأولى) أى وضع اليدين على الأرض (على وجه الأرض
من جنسها فيدخل فيه الطفل (أو نحو ذلك) أى كعدن

أَوْ دَمَلٍ أَوْ حِجَارَةٍ أَوْ سَبَخَةٍ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ : وَأَمَّا سُنَّةُ ثَلَاثَةٍ :
تَرْتِيبُ الْمَسْحِ ، وَالْمَسْحُ مِنَ الْكُوعِ إِلَى الْمِرْفَقِ ، وَتَجْدِيدُ
الضَّرْبَةِ لِلْيَدَيْنِ ، وَأَمَّا قَضَائُهُ ثَلَاثَةً أَيْضًا : الْقَسْمَةُ وَالْبَذْءُ
بِمَسْحِ ظَاهِرِ الْيُمْنَى بِالْيُسْرَى إِلَى الْمِرْفَقِ ، ثُمَّ بِالْبَاطِنِ إِلَى آخِرِ
الْأَصَابِعِ ، وَمَسْحِ الْيُسْرَى مِثْلَ ذَلِكَ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

الكبريت والحديد ، وحمل صفة التيمم على الحجارة ما لم تشو كالخبر
فيه . وز التيمم على الرحي ولو تكسرت ، وعلى الرغام المنحوت
لا يطبخ ، وعلى الحائط المبنى بالطوب النى إذا كان غير مخلوط بنال
تبن أو رماد ولا كثير نجس كالثلث ، ومن خشي باستعمال الماء في
الوضوء أو الغسل خروج الوقت فإنه يتيمم ، وإذا وجد ماء يكفى
العرائض القرآنية فإنه بترك السن ولا يتيمم (ثلاثة) بل أربعة ،
واللرابعة : نقل ما يتعلق باليدين من الغبار إلى الوجه واليدين فيكره
مسحهما على شيء قبل ذلك (ترتيب المسح) فلو مسح يديه قبل
وجهه أعاد استنانا (من الكوع إلى المرفق) فلو اقتصر على الكوع
أعاد تيممه وصلاته في الوقت (وتحديد النخ) والفرض في الحقيقة
مفعول بأثر الضربة الأولى التي هي فرض (ثلاثة) بل ثمانية وباقها :
السواك ، والصمت ، والتيمم على تراب غير منقول ، والاستقبال
والبدء بأعلى الوجه وأطراف الأصابع (يمسح ظاهر) أى مقدم ظاهر
المنى والباء فى اليسرى للالة لأنها آلة فى المسح وقوله ثم (بالطن)
أى باطن الذراع والكف بدليل قوله (الى آخر الأصابع) وهذه
النسخة شرح عليها الشبرخيه . واعلم أن التيمم يبطل بما يبطل به الوضوء

باب شروط الصلاة

وَالصَّلَاةُ شُرُوطٌ وَجُوبٌ وَشُرُوطٌ صِحَّةٌ ؛ فَأَمَّا شُرُوطُ وَجُوبِهَا
فَخَمْسَةٌ : الْإِسْلَامُ ، وَالْبُلُوغُ ، وَالْعَقْلُ ، وَدُخُولُ الْوَقْتِ ، وَبُلُوغُ
دَعْوَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَمَّا شُرُوطُ صِحَّتِهَا فَسِتَّةٌ : طَهَارَةُ

ووجود الماء قبل الصلاة إن كان يقدر على استعماله لا فيها إلا ناسية
فإنه إذا تذكر وهو فيها بطلت صلاته إن اتسع الوقت .

(باب)

(شروط الصلاة) جمع شرط الصلاة وهو ما يباين من عدمه العدم
ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته ، والصحيح أنها ثلاثة
أقسام : فالبلوغ وعدم الإكراه على تركها شرطا وجوب فقط ،
والإسلام وطهارة الحدث وطهارة الخبث واستقبال القبلة وستر العورة
وترك الأفعال الكثيرة والكلام شروط صحة فقط ، والعقل وارتفاع
نوعى الدماء وبلوغ الدعوة ووجود ما يتطهر به وعدم النوم والنفلة
شروط وجوب وصحة معا : وأما دخول الوقت فالمعتمد أنه سبب
في الوجوب وشرط في الصحة ، وبذا تعلم ما في المصنف . وشروط
الوجوب ما يتوقف عليه الوجوب ، وشرط الصحة ما يتوقف عليه
الصحة . ويؤمر الأولاد بالصلاة ندبا لسبع سنين ، ويضربون عليها
لعشر ويفرق بينهم في المضاجع (ودخول الوقت) فلو شك في دخوله
لم تجز ، ولو تبين أنها وقعت فيه لا إن ظه ظناً قويا ثم تبين أنها وقعت
فيه أولم يبين شيء (فستة) وفي بعض النسخ فخمسة فيكون جعل

الْحَدَثِ ، وَمَهَارَةُ الْحَيْثِ ، وَاسْتِقْبَالُ الْقِبْلَةِ ، وَسِتْرُ الْمُؤَرَّةِ .
وَتَرْكُ الْكَلَامِ ، وَتَرْكُ الْأَفْعَالِ الْكَثِيرَةِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .
باب فرائض الصلاة وسننها وفضائلها ومكروهااتها
قَامًا فَرَايِضُ الصَّلَاةِ ثَلَاثَةٌ عَشَرَ : النَّبِيُّ ، وَتَكْبِيرُهُ

الطهارة بقسميها واحداً (طهارة الحدث) أى الأصغر والأكبر
(وطهارة الحيث) أى بناء على وجوب إزالة النجاسة ، والمعتمد أنها
سنة فمن صلى بها أعاد فى الوقت فقط (واستقبال القبلة) أى ولو بسفينة
فيدور معها إن أمكن وإلا صلى حيث توجهت ، فان تبين خطأ الصلاة
قطع غير أعمى ومنحرف يسيراً ، وأماهما فيستقبلان ويكملان وبعدها
أعاد غيرهما فى الوقت كالنجاسة (وستر العورة) أى على القادر ، والحرير
يقدم على النجس ، وعورة الرجل التى يعيد لكشفها أبداً الذكر
والأنثيان وما بين الألتين وأما كشف الألتين أو بعضهما أو العامة
أو ما فوقها للسرة فيعيد فى الوقت ، ولا أعاده مطلقاً لكشف الفخذ
وتعيد الأمة لكشف ما يعيد فيه فى الوقت أبداً ولكشف الفخذ فى
الوقت ، أما الحرة فبطنها إلى ساقها وما حاذى ذلك من خلفها ، ويعيد
لكشف الساقين والصدر وما حاذاه من خلفها ، وشعرها ومنخرها
وكفها وذراعيها فى الوقت والبعض كالكل ، ولا تعيد لكشف
كوعيا وبطن قدميها (وترك الكلام) أى لغير إصلاحها (الأفعال
الكثيرة) أى بحيث يحيل الناظر الإعراض عن الصلاة .

باب فرائض الصلاة وسننها وفضائلها ومكروهااتها

ثلاثة عشر (وبعضهم عددها سبعة عشر بزيادة القيام للركوع .

الإحرام ، والقيام لها ، وقراءة الفاتحة ، والقيام لها ، والركوع

والجلوس بين السجدين ، وترتيب الاداء ونية الاقتداء في حق
المأموم (النية) وعلمها القلب ، والنطق خلاف الاولى لغير الموسوس ،
والعبارة بما نواه لا بما نطق به غلطاً ، ويشترط أن تكون معينة للصلاة
حيث كانت فريضة أو سنة مؤكدة أو رغبة (وتكبير الإحرام)
ويدخل العاجز عنها بالنية ولا يضر اللحن فيها ولا إبدال الحمزة وارا
ولا مد الباء ولا تشديد الراء ، ويستحب الجهر بها وإذا شك في الإتيان
بها قيل أن يركع كبر بغير سلام ثم استأنف القراءة وبعده قطع بسلام
وابتداً وإن كان ذماماً مضى في صلاته ثم سأل المأمومين ، فإن شكوا
أعادوا جميعاً ، وإن قالوا أخرمت صحت (والقيام لها) أى للقادر في
الفرض إلا المسبوق أدرك الإمام راكعاً فتأويلان فيها إذا ابتدأ
التكبير من قيام وأتمه في الاحتياط أو بعده بدون فصل فقيل تجزئه
الركعة ؛ وقيل لا . والصلاة صحيحة جزماً وتبطل مع الفصل الكثير
أما إذا ابتدأه في حال الاحتياط وأتمه حينه أو بعده بدون فصل كثير
فالركعة باطلة والصلاة صحيحة ، وتبطل مع الفصل الكثير وتجزئ .
التكبير الواحدة إن نوى بها تكبير الإحرام والركوع أو تكبير
الإحرام فقط ، والعاجز عن القيام استقلالاً أن يصلي مستنداً ثم جالساً
مستقلاً ثم مستنداً ثم مضطجماً على أيمن ثم على أيسر ثم على ظهره ثم
على بطنه فإن لم يقدر إلا على الإشارة بعينه لأفعال الصلاة كفى
(وقراءة الفاتحة) ويجب تعلمها أن اتسع الوقت وقيل التعليم ووجد
معلماً ولو بأجرة وإلا وجب أن يأتي بمن يحسنها ، فإن لم يجد سقطت

وَالرَّفْعُ مِنْهُ ، وَالسُّجُودُ وَالرَّفْعُ مِنْهُ ، وَالْجُلُوسُ مِنَ الْجَلْسَةِ
الْأَخِيرَةِ يَقْدَرُ السَّلَامُ ، وَالسَّلَامُ الْمَعْرُوفُ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ ،
وَالْقَلْبُائِنَةُ ، وَالْأَعْتِدَالُ . وَأَمَّا سُنُّ الصَّلَاةِ فَاثْنَا عَشَرَ :

عنه وسقط القيام لما لانه فرعها ، فلو كان يحفظها ملحونة ففيل يلزمه
قراءتها وقيل لا لانها كالعدم ، وأما الآخرس فلا يجب عليه أن يأتيهم
نبره لسقوط القراءة عنه (والركوع) وأقله أن تقرب راحته فيه من
كبفيه ووضعها على الركبتين مستحب كتمكينهما منهما فاذا كبر المسبوق
لم يركع الا بعد رفع الإمام فانه لا يعتد بتلك الركعة ويخرج منه
ساجداً ، فان رفع فلا بطلان على المعتمد (والرفع منه) أى معتدلاً
مطمئناً وليس الرفع بواجب عند أى حنيفة (والسجود) أى على
الأرض أو ما اتصل بها مما تستقر عليه الجبهة . والسجود على الأنف
مستحب لكن لو تركه أعاد في الوقت مراعاة للقول بالوجوب وأما
السجود على أطراف القدمين واليدين والركبتين فسنة (والرفع منه)
أى ولو مع إلقاء اليدين على الأرض (من الجلسة الأخيرة) المراد
بها ما لا جلوس بعدها فيشمل ما فيه جلوس واحد كالصبح والجمعة
(المعرف بالالف واللام) فلا يجزى المنكر كسلام عليكم ولا المعروف
بالإضافة كسلامي عليكم . ولا بد من تأخير عليكم فلا يجزى عليكم
السلام . ويجزى كل ذلك في تسليمه الرد ويخرج العاجز عن السلام
بالتوبة ولا يضر اللحن فيه (والطمأنينة) أى استقرار الأعضاء وسكونها
ذمناً ما (فاثنا عشر) بل ثمانية عشر وبقياها! اللهم نسليمة التحليل

السُّورَةُ بَعْدَ الْقَائِمَةِ فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى وَالثَّانِيَةِ ، وَالْقِيَامُ لَهَا ،
وَالسِّرُّ فِيمَا يُسْرُ فِيهِ وَالْجَهْرُ فِيمَا يُجْهَرُ فِيهِ ، وَكُلُّ تَكْبِيرَةٍ سَنَةٍ
إِلَّا تَكْبِيرَةَ الْإِحْرَامِ فَإِنَّهَا فَرَضٌ — كَمَا تَقَدَّمَ ، وَسَمِعَ اللَّهُ لَيْنَ

والإنصات للامام فيما يجهر فيه والرائد على قدر الطمأنينة . والتشهد
الأول والتشهد الثاني ، والصلاة على النبي في التشهد الأخير ، وقيل إنها
مستحبة ، وقد عد المصنف السورة في الركعة الأولى سنة وفي الثانية
سنة نائية حتى يتم أنها اثنا عشر ، ويبلغ أن تكون القراءة على نظم
المصنف . فاذا قرأ في الأولى بسورة الفلق فليقرأ في الثانية بسورة
الناس . فاذا اتفق أنه قرأ في الأولى بسورة الناس فانه يقرأ في الثانية
ما فوقها لأن كراهة ذلك أخف من قراءة تكرارها . ومثل السورة
الآية ولو قصيره كدهامتان . ولا يلزم المأموم قراءة خلف الإمام وإنما
يستحب في السر فقط (والقيام لها) يعني أنه لو استند لعمود حال
قراءتها لا تبطل صلاته . وأما لو جلس وقام فأنها تبطل لإخلاله بنظام
الصلاة لا لترك سنة (والسر) أي كله سنة واحدة . وكذا الجهر . فلو
ترك في ركعة سجد لأنه بعض سنة له بال . وقيل سنة في كل ركعة .
وأقل السر حركة اللسان وأعلاه أن يسمع نفسه وأقل الجهر أن يسمع
نفسه . وأقل الجهر أن يسمع من يليه وأكثره لا حد له . وجهر المرأة
أن تسمع نفسها فقط ويسجد لترك السر بعد السلام ولترك الجهر قبله .
فإن ترك حتى طال فلا شيء عليه (وكل تكبيرة سنة) أي على المعتد
وقبل إن جميعه سنة واحدة . ويسجد لترك البعض لكونه بعض

يَدُهُ لِلْإِمَامِ وَالْمُنْفَرِدِ ، وَالْجُلُوسُ الْأَوَّلُ ، وَالزَّائِدُ عَلَى قَدْرِ
السَّلَامِ مِنَ الْجُلُوسِ الثَّانِي ، وَرَدُّ الْمُقْتَدِي عَلَى إِمَامِهِ السَّلَامَ ،
وَكَذَلِكَ رَدُّهُ عَلَى مَنْ عَلَى يَسَارِهِ إِنْ كَانَ عَلَى يَسَارِهِ أَحَدٌ ،
وَالسُّتْرَةُ لِلْإِمَامِ وَالْقَدْ إِنْ خَشِيَ أَنْ يَمُرَّ أَحَدٌ بَيْنَ يَدَيْهِمَا .
وَأَمَّا قَضَائِلُ الصَّلَاةِ فَعَشْرَةٌ : رَفْعُ الْيَدَيْنِ عِنْدَ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ ،
وَتَطْوِيلُ قِرَاءَةِ الصَّبْحِ وَالظُّهْرِ وَتَقْصِيرُ قِرَاءَةِ الْعَصْرِ وَالْمَغْرِبِ ،

سَنَقُلُهُ بَالٍ وَهَذَا الْخِلَافُ فِي التَّسْمِيعِ أَيْضاً (وَالزَّائِدُ إلخ) لَيْسَ عَلَى
إِطْلَاقِهِ بَلْ مِنْهُ سَنَةٌ كَقَدَارِ التَّشْهَدِ . وَمِنْهُ مُسْتَحَبُّ كَقَدَارِ الدُّعَاءِ ،
وَمِنْهُ مَكْرُوهٌ كَقَدَارِ الدُّعَاءِ بَعْدَ سَلَامِ الْإِمَامِ فَالظُّرْفُ نَائِبٌ لِلظُّرُوفِ
(وَكَذَلِكَ رَدُّهُ إلخ) الْمَعْتَمِدُ أَنَّهُ مُسْتَحَبُّ (وَالسُّتْرَةُ) الْمَعْتَمِدُ أَنَّهَا
مُسْتَحَبَّةٌ وَأَقْلَبُهَا غُلْظُ رِمَحٍ وَطَوِيلُ ذِرَاعٍ وَالصَّحِيحُ أَنْ حَرَّمَ الْمَصْلَى
الَّذِي يَحْرُمُ الْمُرُورُ فِيهِ قَدْرُ رُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ . وَقَوْلُهُ (الْإِمَامُ الْقَدْ) :
أَيُّ وَأَمَّا الْمَأْمُومُ فَالْإِمَامُ سَتْرُهُ فَيَحْرُمُ الْمُرُورُ بَيْنَ الْمَأْمُومِ وَالْإِمَامِ فِي
الْصَّفِّ الْأَوَّلِ وَأَمَّا فِي غَيْرِهِ فَيَجُوزُ (أَحَدٌ) أَيُّ وَلَوْ كَلْباً أَوْ هَرَّةً
وَأَتَمُّ مَا رَأَيْتُهُ مَدْرُوحَةٌ وَمُضَلُّ تَعْرِضٌ ، وَمِثْلُ الْمُرُورِ مَنَاقِلَةً شَخْصاً
لَا خَرِيفَةً أَوْ مَكَامَةً بَيْنَ يَدَيِ الْمَصْلَى (فَعَشْرَةٌ) بَلْ تَزِيدُ عَلَى ثَلَاثِينَ
انْظُرْهَا فِي الْعَرَبِيَّةِ وَانْظُرْ مَا كَتَبْنَاهُ عَلَيْهَا (رَفْعُ الْيَدَيْنِ) أَيُّ إِلَى
الْمُتَكَبِّرِينَ ، وَيُسْتَحَبُّ كَشْفُهُمَا مِنَ الثِّيَابِ ، وَلَا يُطْلَبُ الرُّفْعُ عِنْدَ
غَيْرِ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ (وَتَطْوِيلُ إلخ) أَيُّ إِنْ كَانَ مُنْفَرِداً أَوْ
إِمَامَ قَوْمٍ مُحْصُورِينَ يَعْلَمُ انْشِرَاحَهُمُ لِلتَّطْوِيلِ وَإِلَّا خَفَفَ ، وَكَذَا

وَتَوَسَّطُ الْمَاءِ ، وَقَوْلُ رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ لِلْمُقْتَدِي وَالْقَدِّ .
وَالْتَسْبِيحُ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ ، وَتَأْمِينُ الْقَدِّ وَالْمَأْمُومِ مُطْلَقًا
وَتَأْمِينُ الْإِيمَانِ فِي السَّرِّ فَقَطْ ، وَالْقُنُوتُ وَهُوَ : اللَّهُمَّ إِنَّا

يَسْتَحِبُّ تَقْصِيرُ الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ عَنِ الْأُولَى فِي الزَّمَنِ وَإِنْ كَانَتْ الْقِرَاءَةُ
فِيهَا أَكْثَرَ ، وَهَذَا فِي الْفَرَسِ وَأَمَّا فِي النُّفْلِ فَلَهُ تَطْوِيلُ الثَّانِيَةِ عَنِ
الْأُولَى مَن وَجَدَ حِلَاوَةَ الْقِرَاءَةِ (وَلَكَ الْحَمْدُ) بِالْوَاوِ أَوَّلَى مِنْ تَرْكِهَا
وَفِي الْحَدِيثِ : « إِذَا قَالَ الْإِمَامُ سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمَدَهُ فَقُولُوا اللَّهُمَّ رَبَّنَا
وَلَكَ الْحَمْدُ فَإِنَّ مَنْ وَافَقَ قَوْلَهُ قَوْلَ الْمَلَائِكَةِ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ ،
(وَالتَّسْبِيحُ الْخَمْسُ) وَالْأُولَى أَنْ يَقُولَ فِي الرُّكُوعِ سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ
وَفِي السُّجُودِ سُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى ، وَيَسْتَحِبُّ أَيْضًا الدُّعَاءُ فِي السُّجُودِ
لِمَا فِي الْحَدِيثِ : « أَمَّا الرُّكُوعُ فَعِظَمُوا فِيهِ الرَّبَّ ، وَأَمَّا السُّجُودُ
فَادْعُوا فِيهِ بِمَا شِئْتُمْ فَقَدْ مَنَ - أَيْ حَقِيقَ - أَنْ يَسْتَجَابَ لَكُمْ ، وَلَوْ سَمِعَ
حَاجَتَهُ فِي دُعَائِهِ أَوْ قَالَ يَا فُلَانُ فَعَلَّ اللَّهُ بِكَ كَذَا لَمْ يَبْطُلْ صَلَاتُهُ
مَا لَمْ يَكُنْ حَاضِرًا وَيَقْصِدُ مَكَالَتَهُ (وَتَأْمِينُ الْقَدِّ) أَيْ قَوْلَ آمِينَ ، وَهُوَ
اسْمُ فِعْلٍ بِمَعْنَى اسْتَجَابَ وَلَيْسَ مِنَ الْفَائِضَةِ . وَفِي الْحَدِيثِ : « إِذَا قَالَ
الْإِمَامُ وَلَا الضَّالِّينَ فَقُولُوا آمِينَ ، فَإِنْ مَنْ وَافَقَ قَوْلَهُ قَوْلَ الْمَلَائِكَةِ
غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ ، (مُطْلَقًا) أَيْ فِي السَّرِّ وَالْجَهْرِ وَقَوْلُهُ (فَقَطْ)
أَيْ وَيَكْرَهُ فِي الْجَهْرِ (وَالْقُنُوتُ) أَيْ أَصْلُهُ مُسْتَحَبٌّ ، وَيَسْتَحِبُّ
كَوْنُهُ سِرًّا ، وَكَوْنُهُ قِيْلَ الرُّكُوعِ ، وَكَوْنُهُ بِالْفِعْلِ الْمَخْصُوصِ ،
وَيَكْرَهُ فِي غَيْرِ الصَّحْحِ ، وَإِذَا اقْتَدَى بِشَافِعِي فَإِنَّهُ يَقْنَتُ سِرًّا عِنْدَ

نَسْتَعِينُكَ وَنَسْتَغْفِرُكَ ، وَنُؤْمِنُ بِكَ وَنَتَوَكَّلُ عَلَيْكَ ، وَنُثْنِي
عَلَيْكَ الْخَيْرَ كُلَّهُ ، نَشْكُرُكَ وَلَا نَكْفُرُكَ ، وَنَحْنَعُ لَكَ وَنُخْلِجُ
وَنَتْرُكُ مَنْ يَكْفُرُكَ ، اللَّهُمَّ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَلَكَ نُصَلِّي وَنَسْجُدُ ،
وَإِلَيْكَ نَسْتَعِي وَنَخْشَعُ ، رَجَوْ رَحْمَتَكَ وَنَخَافُ عَذَابَكَ الْجَدِّ إِنَّ
عَذَابَكَ بِالْكَافِرِينَ مُلْحِقٌ . وَالْقَنُوتُ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي الصُّبْحِ
خَاصَّةً وَيَكُونُ قَبْلَ الرُّكُوعِ وَهُوَ سِرٌّ ، وَالشَّهْدُ سُنَّةٌ وَلَقَطُهُ :

قراءته لغنوته (نستعينك) أى نطلب منك الامون على جميع مهماتنا
(ونستغفرك) : أى نطلب منك الغفران (ونؤمن) : أى نصديق
بك وبما جاء من عندك (وتوكل) : أى نعمد عليك (ونثنى عليك
الخير) : أى بالخير فهو منصوب على نزع الخافض (نشكرك) أى
نصرف جميع ما أنعمت به علينا فيما خلقتنا له (ولا نكفرك) : أى
لا نوجد شيئاً من آياتك (ونحنع) : أى نخضع (لك ونخلع) :
الاديان التي تخالف دين الاسلام وتترك مودة من يكفرك (إياك
نعبد) أى لانعبد إلا إياك وذكر الصلاة وإن كانت داخلة في العبادة
لشرفها ولكون السجود أشرف ما فيها خصه بالذكر لما في الحديث :
أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد . (وإليك) أى إلى
طاعتك نسعى (ونخفد) بكسر الفاء وفتحها أى نسرع في الخدمة
(الجد) بكسر الجيم أشهر من فتحها أى الحق الثابت . وقوله
(ملحق) بكسر الحاء أى لاحق بهم (إلا في الصبح) أى لا في
الوتر دائماً كما يقول الحنفى ولا في النصف الثاني من رمضان كما يقول
الشافعى (قبل الركوع) فلو نسبته ورجع له بعد الاعتناء بطلت

التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ ، الزَّائِكِيَّاتُ لِلَّهِ ، الطَّيِّبَاتُ الصَّلَوَاتُ لِلَّهِ ، السَّلَامُ
عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ
الصَّالِحِينَ ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، وَأَشْهَدُ
أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ . فَإِنْ سَلَّمْتَ بَعْدَ هَذَا أَجْزَأَكَ ، وَإِنْ
شِئْتَ قُلْتَ : وَأَشْهَدُ أَنَّ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُحَمَّدٌ حَقٌّ ، وَأَنَّ الْجَنَّةَ

وأما بعد الطمأنينة فهو من الاتيان به بعد الركوع ما لم يركع ثانياً
والإبطلت (والنشيد الخ) المعتمد أن التشهد بأى لفظ كان سنة
والجلوس له سنة ، وأما اللفظ المخصوص فستحب فن ترك تشهداً
واحداً لا يسجد للسهر إذا أتى بالجلوس فان تركه أيضاً طلب
السجود فان تركه لم تبطل صلاته لانه ليس مركباً من ثلاث سنن
(التحيات) جمع تحية أى الألفاظ الدالة على التحية مستحقة لله
(الزائكات) أى التى يركو ثوابها ويزيد (الطيبات) أى الجليلات
(الصلوات) أى الخس وغيرها (السلام عليك الخ) السلام اسم من
أسماء الله وينبغى للصلى أن يقصد هذه الجملة الروضة الشريفة كما أنه
يقصد كل عبد صالح فى الأرض وفى السماء بقوله (وعلى عباد الله
الصالحين) (ورحمة الله) أى نفحات إحسانه (وبركاته) أى خيراته
المتزايدة من عظيم امتنائه (أشهد الخ) أى أقر بلسانى وأذعن بقلبي
أنه لا معبود بحق إلا الله (أجزأك) أى فى الاتيان بالسنة
(وإن شئت الخ) التخيير بين أن يقول هذا أو غيره لا بين الفعل
والترك فان الفعل أفضل والتخيير لا يكون إلا بين متساويين فى
الحكم (حق) أى ثابت ، والجنة والنار موجودتان الآن والجنة فى

حَقٌّ، وَأَنَّ النَّارَ حَقٌّ، وَأَنَّ الصِّرَاطَ حَقٌّ، وَأَنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ لَا رَيْبَ فِيهَا، وَأَنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ مَنْ فِي الْقُبُورِ اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ وَارْحَمْ مُحَمَّدًا وَآلَ مُحَمَّدٍ وَبَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا صَلَّيْتَ وَرَحَّمْتَ وَبَارَكْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ فِي الْعَالَمِينَ إِنَّكَ حَمِيدٌ مُجِيدٌ، اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مَلَائِكَتِكَ وَالْمُقَرَّبِينَ، وَعَلَى

السماء السابعة لقوله تعالى : « عند سدرة المنهى عندها جنة المأوى » .
والنار في الأرض السابعة ، والحق تفويض علم ذلك لله ، والصراط يختلف بحسب الأعمال فتارة يكون عريضا وتارة يكون أرق من الشعرة وهو الجسر الذي يضرب على ظهر جهنم (وأن الساعة) أى القيامة (لا ريب) أى لا شك فيها وعلم مجيئها عند الله (يبعث) أى يحيي من في القبور عند الفخة الثانية وقبر كل إنسان بحسبه فيشمل من أكله السبع ومن ذرى في الهواء (اللهم صل إلخ) الصلاة من الله على نبيه الرحمة المقرونة بالتعظيم والصحيح في صيغة الصلاة هكذا اللهم صلى على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم في العالمين إنك حميد مجيد . فإن ابن العربي قال إن زيادة وارضم محمداً لا أصل لها إلا فى حديث ضعيف ، وإن رد عليه الأجهورى بورودها فى حديث صححه الحاكم (إنك حميد) أى محمود وقوله - (حميد) أى عظيم تفسيه الصلاة على النبي بالصلاة على إبراهيم من حيث تقدمها واشتهارها فلا ينافى أن الصلاة على النبي أكمل لأنه من جميع الأنبياء أفضل (والمقربين) أى منهم كجبريل وميكائيل وإسرافيل

أَنْبِيَائِكَ وَالْمُرْسَلِينَ وَعَلَى أَهْلِ طَاعَتِكَ أَجْمَعِينَ ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي
وَلِوَالِدَيَّ وَلِإِثْمَتَيْنَا وَلِمَنْ سَبَقَنَا بِالْإِيمَانِ مَغْفِرَةً عَزَمًا ، اللَّهُمَّ إِنِّي
أَسْأَلُكَ مِنْ كُلِّ خَيْرٍ سَأَلْتُكَ مِنْهُ مُحَمَّدٌ نَبِيُّكَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ،
وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ كُلِّ شَرٍّ اسْتَعَاذَكَ مِنْهُ مُحَمَّدٌ نَبِيُّكَ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا مَا قَدَّمْنَا وَمَا أَخَّرْنَا وَمَا أَسْرَرْنَا وَمَا

وعزرائيل . والملائكة أجسام نورانية لا يأكلون ولا يشربون ولا
يوصفون بذكورة ولا أنوثة ولهم قدوة على التشكل لا يعصون الله
ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون (والمرسلين) أى منهم والأنبياء مائة
ألف وأربعة وعشرون ألفا ، والرسل منهم ثلثمائة وخمسة عشر
(اغفر لى) أى امح ذنوبى ولا تؤاخذنى بها (ولوالدى) بفتح
الهمزة بصيغة التثنية ويصح كسرهما بصيغة الجمع (ولائمتنا) أى العلماء
العاملين (ولمن سبقنا بالإيمان) أى السلف الصالح (عزمنا) أى عاجلة
(من كل خير) المراد الكل المجموع لا الجزئى لأن الشفاعة العظمى
خاصة بالنبي ، وهذا دعاء جامع عليه النبي لرجل سمعه يقول اللهم
أعطينى كذا وكذا وأخذ يكثر فى المسائل ، ويؤخذ منه أن الدعاء
أفضل من السكوت لما فى الحديث : « الدعاء مع العبادة » وورد :
« لا يغنى حذر من قدر والدعاء ينفع مما نزل وما لم ينزل وإن البلاء
ليزول فیتلقاه الدعاء فیتعالجان إلى يوم القيامة » وقد حث الله عليه
بقوله : « ادعونى أستجب لكم » وقوله : « قل ما يعابى بكم ربي
لو دعاؤكم » (ما قدمنا) أى من المعاصى (وما أخرنا) منها بحيث
لا ينفع إلا مغفورا (وما أسررنا) أى أخفينا من المعاصى

أَعْلَنَّا وَمَا أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنَّا ، رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ
حَسَنَةً وَفِنَا عَذَابَ النَّارِ ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ
وَمِنْ فِتْنَةِ الْقَبْرِ وَمِنْ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ وَمِنْ عَذَابِ النَّارِ

(وما أعلننا) أى أظهرنا منها (في الدنيا حسنة) هى خير الدنيا كما أن
حسنة الآخرة خيرها ، وهذا التفسير يشمل جميع ما فهم به كل منهما
وقبا عذاب النار) أى اجعل بيننا وبينها وقاية (فتنة المحيا) هى
كل ما يشغل عن الله وفتنة الممات خاتمة السوء والعياذ بالله ، وصحبها
التهاون بالصلاة ، وشرب الخمر ، وعقوق الوالدين ، وإيذاء المسلمين
(ومن فتنة القبر) أى سؤال المسلمين بأن تثبتنا بالقول الثابت .
وهو للجسد والروح معاً ، ويشغل من أكلته السباع ، ومن ذرى
في الهواء ، والأطفال لا يسألون وكذا المبطون والمطعون والغريق
والحريق ، والنفساء ، ومن مات ليلة الجمعة أو يومها ، ومن قرأ
سورة الملك كل ليلة ، أو سورة الإخلاص في مرضه ، والمرابط ،
فهؤلاء شهداء الآخرة لا يسألون كشهداء المعركة ، وقيل يسألون
ويلهمون الجواب ، وصفة السؤال أن يقول المسلمان وهما منكر
ونكير : من ربك وما دينك ، ومن نبيك ، فأما المؤمن الكامل
فيقول بسرعة : الله ربى ، والإسلام دىنى ، ومحمد نبيى ، فيقولان له :
قد علمنا أنك لموقن نعم نومة العروس الذى لا يوفظه إلا أحب الناس
إليه ، ويفسح له في قبره ، وينظر إلى مقعده في الجنة ، وأما الكافر
أو المنافق فيقول : لأأدرى فيضربانه بمقعدة من حديد ، وينظر إلى مقعده
في النار وأما المسلم العاصى فيتأخر عن الإجابة ثم يجيب بعد المشقة ولا
مانع كونهما يسألان الكثير من "ناس في ساعة واحدة" ، أقالهم شق

وَسُوءُ الْمَصِيرِ . وَأَمَّا مَكْرُوهَاتُ الصَّلَاةِ فَالدُّعَاءُ بَعْدَ الْإِحْرَامِ وَقِلُّ الْقِرَاءَةِ ، وَالذُّعَاءُ فِي أَثْنَاءِ الْقَائِمَةِ وَأَثْنَاءِ السُّورَةِ ، وَالذُّعَاءُ فِي الرُّكُوعِ ، وَالذُّعَاءُ بَعْدَ التَّشَهُّدِ الْأَوَّلِ ، . الدُّعَاءُ بَعْدَ سَلَامِ الْإِمَامِ ، وَالسُّجُودُ عَلَى الثِّيَابِ وَالْبَسْطُ وَشَبِيهَهُمَا مِمَّا فِيهِ رَفَاهِيَةٌ يَخِلَافُ الْحَصِيرَ فَإِنَّهُ لَا يُكْرَهُ السُّجُودُ عَلَيْهَا وَلَكِنْ تَرَكُوكَ

قياسا على ملك الموت الذي يقبض الارواح الكثيرة في زمن واحد فان الدنيا بالنسبة لهم كالطبق بين يدي الآكل (المسيح) بالمهم . أى الممسوح العين اليسرى وقيل بالمعجمة فرقا بينه وبين مسيح البركة عيسى بن مريم الذى ما مسح على ذى عاهة إلا برى . ، والدجال من الدجل وهو الكذب والخلط لانه يدعى الألوهية وتتبعه الارزاق تعظيما للفتنة . ويدخل جميع البلاد إلا مكة والمدينة وبيت المقدس ، ومكروب بين عينيه كافر يقرؤه كل مسلم ولو أميا ويعيش المسلوبون في زمنه بالتسبيح والتحميد والتهليل والتكبير ويجرى ذلك منهم مجرى الطعام والشراب كالملائكة ويمكث أربعين يوما يوم كسنة ويوم كـشهر ويوم كحجمه وبقية أيامه كأيامنا ثم ينزل عيسى عليه السلام فيقتله ويقتل من تبعه ويحكم بشريعة نبينا إلى أن يموت ويدفن في الحجرة النبوية فإنه الآن حي في السما . (وسوء المصير) أى المرجع (بعد الإحرام) أى وأما قبله وبعد الإقامة فلا يكره (فى الركوع) وأما قبله وبعده فيجوز ويستحب بين السجدين (والبسط) أى غير المحببة فى المسجدة (وشبههما) أى كالدليل الا لخر أو برد وقوله (رفاهية) أى لين

أَوَّلِي ، وَالسُّجُودُ عَلَى الْأَرْضِ أَفْضَلُ ، وَمِنْ الْعَكْرُودِ السُّجُودُ
عَلَى كَوْرٍ عِمَامَتِهِ أَوْ طَرَفِ كُمِهِ أَوْ رِدَائِهِ ، وَالْقِرَاءَةُ فِي الرُّكُوعِ
وَالسُّجُودِ ، وَالِدُّعَاءُ بِالْعَجَمِيَّةِ لِلْقَادِرِ عَلَى الْعَرَبِيَّةِ وَالْإِنْفَاتِ فِي
الصَّلَاةِ ، وَتَشْيِيكُ أَصَابِعِهِ وَفَرَقَتُهَا ، وَوَضْعُ يَدَيْهِ عَلَى خَاصِرَتِهِ
وَتَغْمِيزُ عَيْنَيْهِ ، وَوَضْعُ قَدَمَيْهِ عَلَى الْأُخْرَى ، وَتَفَكُّرُهُ بِأَمْرِ

(كور عمامته) أى طاقاتها المشدودة على نفس الجهة إذا كانت خفيفة
لا تمنع لصوقها بالأرض فإن كانت مشدودة على غيرها أو منعت
لصوقها بالأرض بطلت (أو رداؤه) وكذا كل ما هو لا يس له إلا
لأنشاء حر أو برد (والدعاء بالعجمية) أى فى الصلاة لا فى غيرها إن
كان يفهم معنى ما يقول وكان فى غير المسجد وإلا كره كطلاق كلامها
فيه للقادر على العربية (والالنفات) أى لغير حاجة ويجوز لها ، وإذا
استدبر القبلة بجميع بدنه بطلت الصلاة وفى الحديث : . أما يخشى
الذى يلتفت فى صلاته أن يحول الله وجهه وجه حمار ، . (وتشْيِيكُ
أصابعه وفرقعتها) كل منهما مكروه فى الصلاة فقط ولو فى غير مسجد
وأما فعلهما فى المسجد فى غير الصلاة بخلاف الأولى (على خاضرته)
أى ما لأن من جنبيه لأن فيه التشبه باليهود الذين يكبر منهم ذلك
(وإقعائوه) كأن يجعل ظهور القدمين من ناحية الأصابع ملاصقه
للأرض ويجلس على عقب القدمين (وتغميض عينية) أى إلّا الخوف
فظهر محرم فيجب (ووضع قدمه الخ) ويكذا يكره قرن القدمين

دُنْيَوِيٍّ ، وَحَلُّ شَيْءٍ بِكَفِّهِ أَوْ قِيَمِهِ ، وَعَبَثٌ بِلِحْيَتِهِ ، وَالْمَسْهُورُ فِي الْبَسْمَلَةِ وَالْتَّمُودُ الْكَرَاهَةُ فِي الْفَرِيضَةِ دُونَ النَّافِلَةِ ، وَعَنْ مَالِكٍ قَوْلُ بِالْإِبَاحَةِ ، وَعَنْ ابْنِ مَسْلَمَةَ أَنَّهَا مَنْدُوبَةٌ وَعَنْ ابْنِ نَافِعٍ وَجُوبُهَا ، فَإِنْ قَمَلَتْ شَيْئًا مِنَ الْمَكْرُوهَاتِ فِي صَلَاتِهِ كَرِهَ لَهُ ذَلِكَ ، وَلَا تَبْطُلُ صَلَاتُهُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ

باب مندوبات الصلاة

يُسْتَحَبُّ لِلْمُسْكَنِ أَنْ يَتَنَفَّلَ قَبْلَ الظُّهْرِ وَبَعْدَهَا ، وَقَبْلَ

وَيَكْرَهُ وَضَعَ الْيَدَيْنِ عَلَى الصَّدْرِ فِي الْفَرْضِ إِلَّا إِذَا قَصِدَ السَّنَةَ أَوْ كَانَ حَالِي الذَّهْنِ وَلَمْ يَقْصِدْ اعْتِمَادًا أَوْ يَحُوزَ فِي النِّفْلِ وَلَوْ قَصِدَ الْإِعْتِدَادَ عَلَيْهِمَا (بِأَمْرِ دُنْيَوِيٍّ) وَأَمَّا بِأُخْرَى فَلَا كِرَاهَةَ لَكِنْ إِنْ شَغَلَهُ التَّفَكُّرُ حَتَّى صَارَ لَا يَدْرِي مَا صُلِيَ فَالْهَا تَبْطُلُ فِي الشَّقِيقَيْنِ ، وَأَمَّا إِنْ شَكَّ هَلْ صُلِيَ ثَلَاثًا أَوْ أَرْبَعًا فَاتَّهَى بِبَنِي عَلَى الْأَقْلِ فِيهِمَا (أَوْ فِيهِ) أَيْ مَالِمَ يَنْعَمُ مِنْ اخْرَاجِ الْحُرُوفِ وَإِلَّا بَطَلَتْ (وَعَبَثٌ) أَيْ لَعِبَ بِلِحْيَتِهِ أَوْ غَيْرِهَا كَمَا تَتَمَّ مَالِمَ يَحُولُهُ مِنْ أَصْبَحَ لِأُخْرَى لَعَدَدِ الرُّكْعَاتِ خَوْفًا مِنَ السُّبْرِ وَإِلَّا فَلَا بَأْسَ وَيَكْرَهُ أَنْ يَرُوحَ عَلَى نَفْسِهِ بِكَفِّهِ ، وَيَكْرَهُ التَّشْمِيرَ لِلصَّلَاةِ وَأَمَّا لَغَيْرِهَا ثُمَّ يَرِيدُهَا عَلَى تِلْكَ الْحَالَةِ فَلَا كِرَاهَةَ (الْكَرَاهَةُ) أَيْ مَالِمَ يَقْصِدُ الْخُرُوجَ مِنْ خِلَافِ الشَّافِعِيِّ الْقَائِلِ بِوُجُوبِ الْبَسْمَلَةِ وَإِلَّا نَدَبَتْ (أَنَّهَا) أَيْ الْبَسْمَلَةُ .

(باب)

(مندوبات الصلاة) أي المندوب من الصلوات ومراده به

العصر، وبعد المغرب، ويستحب الزيادة في النفل بعد المغرب، وهذا كله ليس بواجب وإنما هو على طريق الاستحباب، وكذلك يستحب الضحى، والتراويح، ونحية المسجد، والشفع وأقله ركعتان، والوتر ركعة بعده وهو سنة مؤكدة والقرآن في الشفع والوتر جهراً، ويقرأ في الشفع في الركعة الأولى

ما قابل الواجب فيشمل السنة والرغبة (للكلف) وكذا للصلى لأنه مخاطب بالندوب والمكروه وقد ورد: «من حافظ على أربع ركعات قبل الظهر وأربع بعدها حرمه الله على النار»، وورد: «رحم الله امرأ صلى قبل العصر أربعاً»، وورد: «من صلى بعد المغرب ستاً لم يحد نفسه فيمن بسوء عدل له عبادة اثنتي عشرة سنة»، وفي رواية: «غفرت ذنوبه وإن كانت مثل زبد البحر»، ويحرم النفل عند طلوع الشمس وعند غروبها وعند خطبة الجمعة وعند ضيق الوقت عن الفريضة ويكره بعد صلاة الصبح والعصر، ويقطع وجوباً من أحرم بالنفل في وقت الحرمه ونذبا إن أحرم في وقت الكراهة إلا من دخل والإمام يخطب فأحرم جهلاً أو نسياناً فإنه لا يقطعه ويخفف للخلاف في أمر الداعين بالنحية (ويستحب الزيادة الخ) أي لما ورد: «من صلى بين المغرب والعشاء عشرين ركعة بنى الله له بيتاً في الجنة»، (الضحى) وأقلها ركعتان وأكثرها ثمان (والتراويح) وتتأكد في رمضان وهي ثلاث وعشرين ركعة بالشفع والوتر (ونحية المسجد) أي نحية ربه ولا تقوت عندنا بالجلوس، وتؤدى بالفرض، وإذا قصد ما به أو قصد نيابته عنها

بِأَمْرِ الْقُرْآنِ وَسَبَّحَ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى، وَفِي الثَّانِيَةِ بِأَمْرِ الْقُرْآنِ وَقُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ، وَفِي الْوَحْيِ بِأَمْرِ الْقُرْآنِ وَقُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ وَالْمُعَوِّذَتَيْنِ، وَرَكْعَتَا الْفَجْرِ مِنَ الرِّغَائِبِ وَقِيلَ مِنَ السَّنَةِ، وَيَعْرَأُ فِيهَا سِرًّا بِأَمْرِ الْقُرْآنِ فَقَطْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ

فَفَضِيلَةٌ وَبِتَمَمِّدِ زِيَادَةِ رَكْعَةٍ أَوْ سَجْدَةٍ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ فِي الصَّلَاةِ ،
زِيَالًا كَثِيرًا وَالشَّرْبِ وَبِالنَّكَلَامِ عَمْدًا إِلَّا لِإِصْلَاحِ الصَّلَاةِ
فَتَبْطُلُ بِكَثِيرِهِ دُونَ يَسِيرِهِ ، وَبِالنَّفْحِ عَمْدًا ، وَبِالْحَدَثِ ، وَذِكْرِ

(بالضحك) وأما التيمم فتبطل بكثيره دون يسيره (للفضيلة) أى
ولو تعددت ، ومحل الإبطال إذا سجد قبل السلام عمداً أو سهواً ولم
يحتد بمن يسجد لها وإلا فلا بإطلاق (أو نحو ذلك) أى من كل ركن
فعل لا قولى فلا تبطل بتكرار الفاتحة على المعتمد (وبالأكلى والشرب)
أى عمداً أو سهواً وأما إن فعل أحدهما سهواً فلا بإطلاق ويسجد للمسهر
ويغتفر بلمع ما بين الأسنان ولو بمضغ (وبالكلام) ويغتفر حمد
العاطس والتفهم بالتسبيح ونحوه فى محله كما يغتفر الأيمن لوجع والتهنيد
هبة والتنحنح ولو لغير حاجة على المعتمد والتنحنح بأى يقول أخ
لضرورة بلغم وكذلك البصاق إن كان بلا صوت (لإصلاح الصلاة)
ثانى يقول المأموم لإمامه أنت فعلت كذا فى الصلاة إذا لم يفهم
بالتسبيح ، وقد سها النى للتشريع فسلم من ركعتين فى صلاة العصر ثم
قام إلى خشبة معروضة فى المسجد وفى القوم أبو بكر وعمر فهابا أن
يكلماه : فقال له ذو اليدىن أقصرت الصلاة أم نسييت يا رسول الله ؟
فقال : كل ذلك لم يكن : أى فى ظنى . فقال : بعض ذلك قد كان : أى
فى نفس الأمر فأقبل على الناس وقال : أحق ما يقول ذو اليدىن ؟ فقالوا
نعم فتقدم وصلى بهم ركعتين وسجد بعد السلام (وبالنفس عمداً) أى أو
سهواً فهو كاللحام وهذا إذا كان بالغم لا بالأنف إلا أن يكثر
(وبالحديث) ويستخلف الإمام فى سبب الحدث أو نسيانه من يكمل بهم فإن لم

الثَّانِيَّةُ ، وَبِالْقِيَّةِ إِنْ تَعَمَّدَهُ ، وَبِزِيَادَةِ أَرْبَعِ رَكَعَاتٍ سَهْوًا
فِي الرُّبَاعِيَّةِ وَالثَّلَاثِيَّةِ ، وَبِزِيَادَةِ رَكَعَتَيْنِ فِي الثَّنَائِيَّةِ ، وَيُسْجَدُ
الْمُسْبِقُ مَعَ الْإِمَامِ لِلْسَّهْوِ قَبْلِيًّا أَوْ بَعْدِيًّا إِنْ لَمْ يَدْرِكْ مَعَهُ رَكَعَةً

يستخلف ندب لم الاستخلاف وإن شاءوا أتموا فرادى وأصح صلاتهم
(وذكر الفائنة) أى بناء على أن الترتيب بين الفوائت اليسيرة
والخاضرة واجب شرط والمعتمد أنه واجب غير شرط فلا يطلق
وهل يسير أربع أو خمس؟ خلاف والمعتمد الثانى، وأما الترتيب
بين الحاضرتين المشتركتين فى الوقت وهما الظهر مع العصر والمغرب
مع العشاء فواجب شرط (إن تعمدته) وأما إن كان غلبة فلا تبطل
إن كان طاهراً بأن لم يغير عن حالة الطعام وكان يسيراً ولم يرجع منه
شئ. ومثل النىء القلس فإن رجع منه شئ. غلبة فقولان وسهواً فلا
بطلان (أربع ركعات) أى متيقنات وعقد الركعة هنا برفع الرأس
من الركوع، ولا تبطل صلاة السفر إلا بزيادة أربع اعتباراً بأصلها
ولا يبطل الوتر بزيادته مثله بل يجزئه ويسجد بعد السلام (ويسجد
المسبوق النخ) أى عمداً أو جهلاً لا سهواً فلا بطلان، وكذا تبطل
بسجود البعدى معه عمداً أو جهلاً ولو أدرك معه ركعة على المعتمد
(إن لم يدرك) وأما لو أدرك فإنه يسجد القبلى معه والبعدى بعد
تمام ما عليه ولو لم يدرك موجه فاذا كان التسجود مرتباً عن ثلاث
سنن وتركه للإمام وأتى به المأموم صح صلاة المأموم دون الإمام،
فتزاد هذه على قولهم كل صلاة بطلت على الإمام بطلت على المأموم

وَبَشِّرِ الصَّادِقِينَ الَّذِينَ إِذَا كَانَ عَنْهُمْ نَقْصٌ ثَلَاثَ سَنٍ وَمَلَأَ ،
وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

باب سجود السهو

وَسُجُودُ السَّهْوِ سَجْدَتَانِ قَبْلَ سَلَامِهِ إِنْ نَقَصَ سَنَةً مُؤَكَّدَةً
يَنْشَأُ لَهَا وَيُسَلِّمُ مِنْهَا ، وَإِنْ زَادَ سَجْدَةً بَعْدَ سَلَامِهِ ، وَإِنْ نَقَصَ
وَزَادَ سَجْدَةً قَبْلَ سَلَامِهِ لِأَنَّهُ يُقَلَّبُ جَانِبَ النِّقْصِ عَلَى جَانِبِ

إلا في سبق الحدث ونسيانه (ثلاث سنن) أى كالسورة فانها سنة ، القيام
لها سنة وكونها سرّاً أو جهراً سنة وإنما أبطل تركه مراعاة لمن يقول
بأن السجود القبلي واجب فلا ينافي أن من ترك سنن الصلاة عمداً أو
جهلاً يستغفر الله ولا شيء عليه على المعتمد (وطال) أى بالعرف أو
الخروج من المسجد ، فإن لم يطل أتى به ولا شيء عليه
(سجود السهو) وهو سنة ١ . ويحرم ترك القبلي . ولو لم يكن
مرتباً عن ثلاث سنن ، وأما البعدي فلا يحرم تركه (سجدتان)
أى ولو تعدد السهو ويكبر فيهما في كل خفض ورفع ، فلو شك
بعد رفعه منهما في كونهما سجدة السهو . أو سجدة الفرض فانه
يلزمهما ثم يأتي بسجدة الفرض ثم يسجد للسهو وبها يلغى فيقال
فأركعة اجتمع فيها ست سجدة (وإن نقص وزاد) أى ولو كان
النقص لسنة خفيفة فلا يلغى إلا عند الانفراد . ولا فرق بين كون
النقص والزيادة محققين أو مشكوكين أو أحدهما محققاً والآخر مشكوكاً

الزَّيَادَةِ ، وَالسَّاعِي فِي صَلَاتِهِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ . نَارَةٌ يَسْهُو عَنْ
نَقْصِ فَرَضٍ مِنْ فَرَائِضِ صَلَاتِهِ فَلَا يَجْزِي سَجُودَ السَّهْوِ وَلَا يَدْ
مِنْ الْإِتْيَانِ بِهِ ، وَإِنْ لَمْ يَذْكُرْ ذَلِكَ حَتَّى سَلَّمَ وَطَالَ بَطَلَتْ
صَلَاتُهُ وَيَتَدَبَّرُهَا ، وَنَارَةٌ يَسْهُو عَنْ فَضِيلَةٍ مِنْ فَضَائِلِ صَلَاتِهِ
كَالْقُنُوتِ ، وَرَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ ، وَتَكْسِيرَةِ وَاحِدَةٍ ، وَشَيْءٍ ذَلِكَ
فَلَا سَجُودَ عَلَيْهِ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ ، وَمَتَى سَجَدَ لِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ قَبْلَ
سَلَامِهِ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ وَيَتَدَبَّرُهَا وَنَارَةٌ يَسْهُو عَنْ سُنَّةٍ مِنْ سُنَنِ

(عن نقص فرض) أى عن فرض منقوض . والمراد به ما عدا النية
وتكبير الإحرام وأما فلا بد من ابتداء الصلاة من أولها (حتى سلم
وطال) وأما إن لم يطل فإنه يأبى بركعة بدل التي وقع فيها النقص وهذا
إن كان من غيرها فإن التدارك يفوت برفع الرأس من ركوع التي تلها
فإن لم يرفع رأسه مطمئناً تدارك ما فات . وإلا جعل التي هو فيها بدلها
والغنى ركعة النقص ويسجد بعد السلام . فإذا تذكر في ثالثة الظهر
مثلاً قبل الرفع من ركوعها أنه ترك سجدين من الثانية فإنه يحرك
ساجداً ويتشهد ويأتى بركعتين ثم يسجد بعد السلام للزيادة . وأما
بعد الرفع فإنه يجعل الثالثة ثانية ويتشهد عقبها ثم يأتى بركعتين ويسجد
قبل السلام لأب التي صارت ثانية كانت بالفاصلة فقط وقوله
(بطلت صلاته) أى لأنه زاد فيها عمداً ما ليس منها فهو كالتلاعب
(عن سنة) أى مؤكدة (كالسورة مع أم الخ) أى السورة التي تقرأ
بعد أم القرآن ومثلها الآية . واعلم أن السهو في النافلة كالسهو في

صَلَاتِهِ كَالسُّورَةِ مَعَ أَمِّ الْقُرْآنِ أَوْ تَكْبِيرَتَيْنِ أَوْ التَّشَهُّدَيْنِ
أَوْ الْجُلُوسِ لِهَمَّا وَمَا أَشْبَهُ ذَلِكَ فَيَسْجُدُ لِذَلِكَ ، وَلَا يَمُوتُ
الْبَعْدِيُّ بِالنَّسْيَانِ وَيَسْجُدُهُ وَلَوْ ذَكَرَهُ بَعْدَ شَهْرٍ مِنْ صَلَاتِهِ
وَلَوْ قَدَّمَ السُّجُودَ الْبَعْدِيَّ أَوْ آخَرَ السُّجُودِ الْقَبْلِيِّ أَجْزَأُهُ ذَلِكَ
وَلَا تَبْطُلُ صَلَاتُهُ عَلَى الْمَشْهُورِ ، وَمَنْ لَمْ يَذَرِ مَا صَلَّى ثَلَاثًا
أَوْ اثْنَتَيْنِ فَإِنَّهُ يَنْبِي عَلَى الْأَقْلَ وَيَأْتِي بِمَا شَكَّ فِيهِ وَيَسْجُدُ
بَعْدَ سَلَامِهِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

الفريضة إلا في خمس مسائل . ترك السورة . والسر . والجهر . والرابعة
إذا عقد ثالثة سهواً فإنه إذا كان في فريضة يرجع ويسجد بعد السلام .
وإن كان في نافلة فإنه يكملها أربعا ولا شيء عليه . والخامسة ما لو فسدت
صلاته سهواً بأن نسي ركناً من أركانها . فإن كانت فريضة وجب عليه
إعادتها . وإن كانت نافلة فلا شيء عليه (أو التشهدين) وكذا التشهد
الواحد (بعد شهر) أي أو أكثر لأنه لإرغام الشيطان فقط (ولو
ندم الخ) إلا أن تقديم البعدي حرام وتأخير القبلي مكروه (على
الأقل) فلو نبى على الأكثر بطلت . ولو ظهر له الحال . وهذا في غير
نفسك وهو من يأتيه الشك كل يوم ولو مرة وأما هو فإنه ينبغي
على الأكثر ويسجد بعد السلام إرغاماً للشيطان فقط فلو نبى على
الأقل صح لأنه رجوع للأصل وترك للرخصة

باب في الإمامة

وَمِنْ شُرُوطِ الْإِمَامِ أَنْ يَكُونَ ذَكَرًا، مُسْلِمًا، عَاقِلًا،
بَالِغًا، عَالِمًا بِمَا لَا تَصِحُّ الصَّلَاةُ إِلَّا بِهِ مِنْ قِرَاءَةٍ وَفَقْهِ،
فَإِنْ اقْتَدَيْتَ بِإِمَامٍ ثُمَّ تَبَيَّنَ لَكَ أَنَّهُ كَافِرٌ، أَوْ أَمْرَأَةٌ، أَوْ خَنِيٌّ
(في الإمامة) ويلزم منها الجماعة فلذا سكوت عنها وصلاة الجماعة
سنة في غير الجمعة وفي الحديث صلاة الجماعة أفضل من صلاة أحدكم
وحده بخمس وعشرين جزءاً أي صلاة (ذكرًا) فلا تصح إمامة
الأنثى ولو للنساء في فرض أو نفل. فلو نوت الإمامة صحت صلاتها
دون من خلفها (مسلياً) فلا تصح إمامة الكافر ولا يكون بصلاته
مالم يتحقق منه النطق بالشهادتين فتجربى عليه أحكام المرتد إذا رجع
(عاقلاً) فلا تصح إمامة مجنون ولا سكران. وتصح من المجنون حال
إفاقته (بالنأ) فلا تصح إمامة الصبي إلا للمثله أو لبالغ في نافلة وإن
لم يجز ابتداء (من قراءة) أي قراءة الفاتحة والسورة فإن لحن عمداً
نطقت صلاته وصلاة من خلفه لاسهبوا أو عجزاً ولم يجد من يأتم به
وكان المؤتم به مثله. فإن كان صوابه أكثر فخلاص والمعتد بالصحة
(وفقه) أي الأحكام التي تتوقف صحة الصلاة عليها. فإن أخذ وصف
الصلاة عن عالم ولم يميز الفرض من غيره صحت حيث سلت مما
يفضدها مالم يعتقد أنها كلها سنة أو فضائل، وكان على المصنف أن
يريد كونه قادراً على الأركان احترازاً من العاجز عن القيام أو
الركوع أو السجود فانه لا تصح إمامته إلا لمن ساواه في عدم القدرة
على الإتيان بالركن المعجوز عنه (أو خني مشكل) هو الذي

مُسْكِلٌ، أَوْ مَجْنُونٌ، أَوْ فَاسِقٌ بِمَجَارِحَةٍ، أَوْ صَبِيٌّ لَمْ يَبْلُغَ
الْحُلُمَ، أَوْ مُخْدِتٌ نَعَمَدَ الْحَدَثِ بَطَلَتْ صَلَاتُكَ وَوَجِبَتْ
عَلَيْكَ الْإِعَادَةُ. وَيُسْتَحَبُّ سَلَامَةُ الْأَعْضَاءِ لِلْإِمَامِ، وَتُكْرَهُ
إِمَامَةُ الْأَقْطَعِ وَالْأَشْلِ، وَصَاحِبِ السَّلْسِ، وَمَنْ بِهِ قُرُوحٌ
لِلصَّحِيحِ، وَإِمَامَةُ مَنْ يُكْرَهُ، وَيُكْرَهُ لِاخْتَفِيهِ وَالْأَغْلَفِ،
له ذكر رجل وفرج أنثى (أو فاسق بمجارحة) أى كالزاني وشارب
الخمر وكل مرتكب كبيرة، والمتعمد صحة الصلاة خلفه مع الكراهة
ومحرم الصلاة خلف الفاسق بالاعتقاد كالمعتزلى وتماذى القس
(نعمد الحدث) وأما إن كان ناصياً فصلاة من صلى خلفه صحيحة
مالم يعلم بحدته قبل الصلاة أو فيها وعمل معه عملاً وأما إن لم يعمل
بأن خرج الإمام من الصلاة واستخلف أو لم يستخلف فإن صلاته
صحيحة (الأقطع والأشل) المتعمد عدم كراهة إمامتهما، وتكره
إمامة التيمم للمتوضئ. وإمامة ماسح الجبهة للمتوضئ وضوء أكمل
وأما إمامة ماسح الخف لغير الماسح فلا تكره (السلس) أى سلس
بول أو غيره فإن كان ينزل منه بعد طهره فإنه يعنى عنه (قروح) أى
جروح وقوله (لصحيح) راجع للقروح الأربعة وأما إمامة كل
واحد لثله فجائزة (من يكره) أى إذا كانت الكراهة لأسر ديني
كتركه الورع لادنيوى وكانت الكراهة من بعض المؤمنين غير ذى
الفضل، وأما إن كانت من جميعهم أو أكثرهم أو من ذى الفضل
مهم وإن قلوا فإنه محرم عليه التقدم لما روى أن النبي لعن ثلاثاً
رجلاً أم قوماً وهم له كارهون، وامرأة بات زوجها ساخطاً عليها.

وَالْمَأْمُونِ ، وَتَجْهُولِ الْحَالِ ، وَوَلَدِ الزَّانَا ، وَالْعَبْدِ فِي الْفَرِيضَةِ أَنْ
يَكُونَ إِمَامًا رَاتِبًا بِخِلَافِ النَّافِلَةِ فَإِنَّهَا لَا تُكْرَهُ بِوَاحِدٍ مِنْهُمْ ،
وَتَجُوزُ إِمَامَةُ الْأَعْمَى ، وَالْمُخَالَفِ فِي الْفُرُوعِ ، وَالْعَيْنِ وَالْمَجْدَمِ

درجلا سمع حتى على الفلاح فلم يجب (للخصي) وهو من قطع ذكره
دون أنثيه أو العكس أو كان مقطوعهما وهو المنيب (والاغلف)
بالعين المعجمة والقاف بدشا وهو من لم يتحنن، والمعتمد كراهة
إمامته مطلقاً راتبا أم لا (والمأبون) أي من يتكسر في كلامه كالنساء
لا إن كان ذلك من طبعه فلا يكره ترتيبه إماماً وأما من يوثق في دبره
فهو أردل الفاسقين يجرى فيه الخلاف في الفاسق بالجراحة والمعتمد
كرهه الاقتداء به (وتجهول الحال) أي من جهة دينه أو نسبه (وولد
الزنا) أي لثلا يؤدي إلى الطعن في نسبه (في الفريضة) متعلق بقوله
(أن يكون إماماً راتباً) الذي هو نائب فاعل يكره، وهو راجع للمسائل
الست وأولها الخصي لا للعبد خاصة، ولم يقيد المصنف الفريضة في
العبد بغير الجملة اتسكالا على ما سيذكره في شروطها من الحرية ومفهوم
قوله (راتباً) أنه لو صلى واحد ممن ذكر بجماعة فرضاً من غير ترتيب
لا يكون مكروهاً، ثم إن كان من تقدم أنه تكره إمامته إما مطلقاً أو
في حال دون حال إنما هو مع وجود من هو أولى منه وإلا فلا كراهة
(والمخالف في الفروع) أي كالشافعي والحنفي، ولو رأى الأول مسح
بعض رأسه والثاني يقبل زوجته مثلاً بعد الوضوء، والقاعدة أن كل
ما كان شرطاً في صحة الصلاة فالعبرة فيه بمذهب الإمام، وما كان شرطاً
في صحة الاقتداء فالعبرة فيه بمذهب المأموم فلا يضر المأموم إلا كونه
يصلى أداء خلف قضاء مثلاً (والعين) أي الذي له ذكر صغير جداً

إِلَّا أَنْ يَشْتَدَّ جَذَامُهُ ، وَيَضُرَّ بَيْنَ خَلْفِهِ فَيَنْجِي عَنْهُمْ وَيَجُوزُ عَلَيْهِ
 الْمُأْمُومُ عَلَى إِيَّامِهِ وَلَوْ بَسَطَ وَلَا يَجُوزُ لِلْإِمَامِ الْغُلُّ عَلَى
 مَأْمُومِهِ إِلَّا بِالشَّيْءِ الْيَسِيرِ كَالشُّبْرِ وَنَحْوِهِ ، وَإِنْ قَصَدَ الْإِمَامُ
 الْمُأْمُومُ بِغُلِّهِ السَّكْبَرَ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ ، وَمِنْ شُرُوطِ الْمُأْمُومِ
 أَنْ يَنْوِيَ الْاِقْتِدَاءَ بِإِيَّامِهِ وَلَا يَشْتَرِطُ فِي حَقِّ الْإِمَامِ أَنْ يَنْوِيَ
 فَلَيْسَ كَالْخَصِيِّ لِأَنَّ الْعِنَةَ لَيْسَتْ حَالَةً ظَاهِرَةً قَرِيبَةً مِنَ الْإِنْتِزَاعِ (فَيَجِي
 عَنْهُمْ) أَيْ وَجُوبًا دَفْعًا لِلتَّأَذُّي بِهِ (وَلَوْ بَسَطَ) أَيْ لِأَنَّ الْمُأْمُومَ
 لَيْسَ مِثْلَهُ السَّكْبَرَ وَالرِّيَاءَ بِخِلَافِ الْإِمَامِ فَلِذَا كَرِهَ عَلَيْهِ إِنْ زَادَ عَنْ
 الشُّبْرِ وَنَحْوِهِ كَالذَّرَاعِ ، وَكَانَ دَاخِلًا عَلَيْهِ بِلاَ ضَرُورَةٍ . وَأَمَّا لَوْ صَلَّى
 رَحْدَهُ ابْتِدَاءً فِي مَحَلٍّ مَرْتَفِعٍ ثُمَّ جَاءَ آخِرُ فَاقْتَدَى بِهِ أَوْ صَلَّى فِي الْمَحَلِّ
 الْمَرْتَفِعِ لَضَرُورَةٍ ضَيْقِ الْمَكَانِ فَلَا كِرَاهَةَ (بَطَلَتْ صَلَاتُهُ) الْمُعْتَمِدُ
 عَلَيْهَا صَحِيحَةٌ مَعَ الْحَرَمَةِ ، وَاعْلَمْ أَنَّ تَقَدُّمَ الْمُأْمُومِ عَلَى إِمَامِهِ مَكْرُوهٌ إِذَا
 كَانَ لِفَرْقِ ضَرُورَةٍ وَلَا إِعَادَةٍ وَلَوْ تَقَدَّمَ عَلَيْهِ جَمِيعُ الْمُأْمُومِينَ (وَمِنْ
 شُرُوطِ الْمُأْمُومِ) وَمِنْهَا الْمَسَاوَاةُ فِي عَيْنِ الصَّلَاةِ وَصِفَتُهَا وَزَمَانُهَا ،
 فَلَا يَصِحُّ ظَهْرُ خَلْفِ عَصْرٍ ، وَلَا أَدَاءُ خَلْفِ قِضَاءٍ ، وَلَا ظَهْرُ سَبْتٍ
 خَلْفَ ظَهْرِ أَحَدٍ ، وَمِنْهَا أَنْ لَا يَقْتَدِيَ بِمَأْمُومٍ أَدْرَكَ رُكْعَةً بِخِلَافٍ مِنْ
 أَدْرَكَ دَوَاهَا فَيَصِحُّ الْاِقْتِدَاءُ بِهِ لِأَنَّهُ لَمْ يَنْسَجِبْ عَلَيْهِ حُكْمُ الْمَأْمُومَةِ
 وَمِنْهَا عَدَمُ سَبْقِ الْإِمَامِ بِالْأَحْرَامِ وَالسَّلَامِ (بِإِيَّامِهِ) وَلَا يَشْتَرِطُ مَعْرِفَةُ
 عَيْنِهِ . فَإِنْ رَأَى وَعَامَّ أَنَّهُ فَلَانٌ ثُمَّ تَبَيَّنَ أَنَّهُ غَيْرُهُ فَلَا ضَرَرَ . وَيُطْلَقُ أَيْ
 كَثُرَتْ الْأَثْمَةُ وَلَمْ يَدْرِ الْإِمَامُ الَّذِي اقْتَدَى بِهِ . فَإِنْ دَخَلَ عَلَيْهِ أَنَّهُ يَقْتَدِي
 بِمَنْ اقْتَدَى بِهِ هَذَا الْجَمَاعَةَ صَحَّتْ إِنْ عَلِمُوا إِمَامَهُمْ وَالْأَقْلَى . وَيَصِحُّ

الإمامة إلا في أربع مسائل: في صلاة الجمعة، وصلاة الجمعة،
وصلاة الخوف، وصلاة الاستخلاف، وزاد بعضهم فصل الجماعة
على الخلاف في ذلك. ويستحب تقديم السلطان في الإمامة
ثم رب المنزل، ثم المستأجر يقدم على المالك، ثم الزائد في
الفقه، ثم الزائد في الحديث، ثم الزائد في القراءة، ثم الزائد
في العبادة، ثم النسب في الإسلام، ثم ذو النسب، ثم جميل الخلق،

الاقتداء بصوت المسمع ولو صغيراً (لا في أربع مسائل) والنية
الحكمية كافية. وتجب نية الجمع وجوباً غير شرط عند الصلاة الأولى
في ليلة المظفر فإنه يجمع بين المغرب والعشاء جمع تقديم. وصلاة الخوف
هي أن يقسم الإمام الجيش في القتال الجائر طائفتين ويصلي بطائفة
ركعة في السفر أو ركعتين في الحضر ثم لنفسها وتوجهه بمقابلة العدو
وتأني الطائفة الأخرى تدرك معه الباقي له ثم تتم صلاتها بعد سلامه
والاستخلاف هو أن يحصل للإمام عذر في الصلاة فيستخلف من يتم
هم (على الخلاف) والمختار أنه يحصل له فضل الجماعة. ولو لم ينو
الإمامة. فلنوى الإمامة ظاهراً أن خلفه من يقتدى به فتبين خلافه
صحت صلاته (ويستحب الخ) أي إذا اجتمع جماعة وكل منهم صالح
للإمامة فيستحب تقديم السلطان. ثم رب المنزل يقدم على غيره ولو
كان أفقه منه لأنه أدري بعورة منزله (ذو النسب) أي لأنه شرفه
يهدى على صلاح دينه (جميل الخلق) بفتح الحاء المعجمة وسكون اللام

ثُمَّ حَسَنُ الْخُلُقِ ، ثُمَّ حَسَنُ اللَّبَاسِ ، وَمَنْ كَانَ لَهُ حَقٌّ فِي التَّقْدِيمِ
فِي الْإِيمَانَةِ وَقَصَّ عَنْ دَرَجَتَيْهَا كَرَبِّ الدَّارِ وَإِنْ كَانَ عَبْدًا أَوْ
أَمْرًا أَوْ غَيْرَ عَالِمٍ مَثَلًا فَإِنَّهُ يُسْتَحَبُّ لَهُ أَنْ يَسْتَنْبِطَ مَنْ هُوَ
أَعْلَمُ مِنْهُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

باب صلاة الجمعة

وَصَلَاةُ الْجُمُعَةِ فَرَضٌ عَلَى الْأَعْيَانِ ، وَلَهَا شُرُوطٌ وَجُوبٌ

أى الصورة فإن الظاهر عنوان الباطن وفى الحديث ، اطلبوا الخير من
حسان الوجوه ، (ثم حسن الخلق) بضم المعجمة واللام أى السجية
والطبيعة وأحسن اللباس فى الشرع الأبيض لا كحمرى (ومن كان له
حق الخ) التحقيق قصره على السلطان ورب المال ، ويسقط حق من
عداهما رأسا والاستحباب بالنسبة للبراءة وغير العالم من حيث أنهما
لا يتركان القوم هملا فلا ينافى أنهما لو أرادا الإمامة وجبت الاستئابة
(من هو أعلم منه) أى أو من هو ذكر أو من هو حر فى كلامه
حذف .

(الجمعة) فرضت عمدة ولم يتمكن النبي من فعلها حتى توجه للدينة
وهى بدل عن الظاهر فى المشروعية . وهو بدل عنها فى الفعل (على
الأعيان) أى لا تسقط بفعل البعض عن الباقي كفرض الكفاية
وفى الحديث : هـ لينتهين أفوام عن ودعهم ، أى تركهم هـ الجمعة أو ليختص
الله على قلوبهم ثم ليسكون من الغافلين ، والمعتمد أن تركها ثلاث مرات
متواليات بلا عذر كبيرة تسقط بها الشهادة ويكفل بها سواد القلب
وأما تركها مرة فصغيرة يسود بها ثلث القلب . ومن تركها جهداً قتل

وَأَرْكَانَ، وَأَدَابَ، وَأَعْذَارَ يُبَيِّحُ التَّخَلُّفَ عَنْهَا. فَأَمَّا شُرُوطُ وَجُوبِهَا
فَسَبْعَةٌ: الْإِسْلَامُ، وَالْبُلُوغُ، وَالْعَقْلُ، وَالذُّكُورِيَّةُ، وَالْحُرِّيَّةُ،
وَالْإِقَامَةُ، وَالصَّحَّةُ. وَأَمَّا أَرْكَانُهَا فَخَمْسَةٌ: الْأَوَّلُ الْمَسْجِدُ الَّذِي
يَكُونُ جَامِعًا، الثَّانِي: الْجَمَاعَةُ وَلَيْسَ لَهُمْ حَدٌّ عِنْدَ مَالِكٍ بَلَّ لَا بَدَّ

كفراً لا كسلاً فلا يقتل لأن لها بدلاً وهو الظاهر (وأركان) أي شروط
صحّة (وآداب) جمع أدب والمراد به ما يطلب تحصيله لها سواء كان فعلاً
أو تركاً (الإسلام) المعتمد أنه شرط صحّة (والبلوغ) فلا تجب
على صبي ولمّا بدب له حضورها كالعبد إن أذن له سيده والمسافر إن
لم تشغله عن حوائجه مالم ينو إقامة أربعة أيام والا وجبت عليه تبعاً
لأهل البلد ولا يعد من الأئمة عشر (والصحّة) فلا تجب على مريض
يشق عليه الاتيان لها ومثله الطاعن في السن إن لم يقدر على ركوب
مالا يجحف به (جامعاً) أي للناس، ويشترط انفصاله بالبلد بحيث
ينعكس عليه دخانها. ولا يضر خراب العمران حوله بعد بنائه.
ويشترط بفيانه بالبناء المعتاد ولو من البوص لأهل الإخصاص لاسقفه
ولو ابتداء ونصح برحبته والطرق المتصلة به ونكره بهما إن لم يضمن
ولا نصح على ظهره ولا في بيت قنابله. وبسطه للحجر بخلاف ذلك
للملغين ويشترط اتحادهم فلو تعدد فالتبعية للعتيق الذي أقيمت فيه أولاً
وان تأخر عن غيره في البيان فإن ضاق عن أهل البلد ولو من يطلب
حضوره على سبيل التدب كالصبيان والعبيد جاز التعدد لاسماً إذا لم
يكن هناك حاكم مألوف يجبر الناس على بيع أملاكهم لتوسعة العتيق

أَنْ تَكُونَ جَمَاعَةً تَنْقَرَى بِهِمْ قَرْيَةً ، وَرَجَعَ بَعْضُ أَيْمَتِنَا أَنَّهَا
تَجُوزُ بِأَثْنَيْ عَشَرَ رَجُلًا بَاقِينَ لِسَلَامِهَا ، الثَّالِثُ الْخُطْبَةُ الْأُولَى
وَيَحْتَزُّ رُكْنَ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَكَذَلِكَ الْخُطْبَةُ الثَّانِيَّةُ عَلَى الشُّهُورِ ،
وَلَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ بَعْدَ الزَّوَالِ وَقَبْلَ الصَّلَاةِ وَلَيْسَ فِي الْخُطْبَةِ

أَوْ كَانَ وَارِثًا عَلَى تَوْسِعَتِهِ جَدًّا التَّخْلِيصَ عَلَى الْمُصَلِّينَ لَعَدَمِ ضَبْطِهِمْ أَعْمَالُ
الْإِمَامِ (تَقْرَى) أَيْ تَنْظُمُ وَتَأْمِنُ بِهِمْ قَرْيَةً بِحَيْثُ يَقْدِرُونَ عَلَى دَفْعِ مَنْ
يَقْصِدُهُمْ فِي الْأُمُورِ الْعَادِيَةِ (بِأَثْنَيْ عَشَرَ) أَيْ غَيْرَ الْإِمَامِ وَلَا يَشْتَرِطُ حُضُورُ
غَيْرِهِمْ وَلَوْ فِي أَوَّلِ جُمُعَةٍ عَلَى الْمُعْتَمِدِ حَيْثُ كَانَ فِي الْقَرْيَةِ الْعَدَدُ الَّذِي تَقْرَى
بِهِ وَإِنَّمَا جَازَتْ بِالْأَثْنَيْ عَشَرَ لِأَنَّ الْجَمَاعَةَ الَّذِينَ لَمْ يَنْقُضُوا عَنْ رَسُولِهِ
لَهُ كَانَتْ عِدَّتُهُمْ ذَلِكَ وَيَشْتَرِطُ كَوْنُهُمْ أَحْرَارًا بِالْقَبِيلِ مَقِيمِينَ مَالِكِينَ
حَنَفِيَّينَ فَإِنْ أَبَا حَنِيفَةَ يَقُولُ نَصَحَ بِثَلَاثَةٍ مَعَ الْإِمَامِ . فَإِذَا كَانُوا
سَافِعِينَ قَلِدُوا فَإِنْ لَمْ يَقْلُدُوا لَمْ نَصَحْ لِأَنَّهُ يَشْتَرِطُ عِنْدَهُمْ أَرْبَعُونَ
بِالْإِمَامِ يَحْفَظُونَ الْفَاتِحَةَ بِشِدَاتِهَا (بَاقِينَ لِسَلَامِهَا) أَيْ مَعَ صِحَّةِ صَلَاةِ
الْجَمِيعِ فَلَوْ انْتَقَضَ وَضُوءُ وَاحِدٍ بَطَلَتْ عَلَى الْكُلِّ . وَيَشْتَرِطُ سَمَاعُهُمُ
الْخُطْبَتَيْنِ مِنْ أَوَّلِهَا فَلَوْ حَضَرَ رَجُلٌ ثَلَاثَ عَشَرَ فِي الصَّلَاةِ دُونَ الْخُطْبَةِ
وَحَصَلَ حَدَثٌ لَوَاحِدٍ مِنَ الْآثْنَيْ عَشَرَ الْحَاضِرِينَ لِلْخُطْبَةِ لَا يَكْتَفِي بِهِ
بَدَلُهُ (الْخُطْبَةُ الْخ) وَيَسْتَحِبُّ كَوْنُهُمَا عَلَى الْمُنْبَرِ وَتَقْصِيرُهُمَا . وَالتَّوَكُّؤُ
عَلَى عَصَا أَوْ قَوْسٍ إِشْعَارًا بِأَنْ مَنْ لَمْ يَقْبَلْ تِلْكَ الْمَوَاعِظَ فَلَهُ الْعَصَا أَوْ إِنْ
تِمَادَى عَلَى الْخَالَفَةِ قُوْتَلُ بِالسَّيْفِ . وَيَسُنُّ الْجُلُوسَ فِي أَوَّلِهَا وَبَيْنَهَا يَقْدَرُ
الْجُلُوسُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ وَيُسَنُّ اسْتِقْبَالَ الْخُطِّيبِ حَتَّى لَمْ يَنْفِ الصَّفَّ الْأَوَّلَ
لَمَّا فِي الْحَدِيثِ . إِذَا خُطِبَ الْخُطِّيبُ فَاسْتَقْبَلُوهُ بِوُجُوهِهِمْ . وَارْمَقُوهُ

حَدَّثَ عَنْهُ مَالِكٌ أَيْضًا ، وَلَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ مِمَّا نَسَمِيهِ الْعَرَبُ
خُطْبَةً ، وَيُسْتَحَبُّ الطَّهَارَةُ فِيهِمَا وَفِي وَجُوبِ الْقِيَامِ لِهَمَّا تَرَدُّدُ .
الرَّابِعُ الْإِسَامُ وَمِنْ صِفَتِهِ أَنْ يَكُونَ يَمْنٌ تَحِبُّ عَلَيْهِ الْجَمْعَةُ ،
أَخْتِرَازًا مِنَ الصَّبِيِّ وَالْمَسَافِرِ وَغَيْرِهِمَا يَمْنٌ لَمْ تَحِبُّ عَلَيْهِمْ ، وَيَشْتَرِطُ
أَنْ يَكُونَ الْمُصَلِّي بِالْجَمَاعَةِ هُوَ الْمُخَاطَبُ إِلَّا لِعَذْرِ يَمْنَهُ مِنْ ذَلِكَ
مِنْ مَرَضٍ أَوْ جُنُونٍ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ ، وَيَحِبُّ أَنْتِظَارُهُ لِلْعَذْرِ

بِأَبْصَارِكُمْ وَأَسْمَعُوهُ بِأَذَانِكُمْ ، (أَيْضًا) أَيَّ كَأَنَّهُ لَاحِدٌ لِلْجَمَاعَةِ عِنْدَهُ (مَا
نَسَمِيهِ الْعَرَبُ خُطْبَةً) وَهُوَ نَوْعٌ مِنَ الْكَلَامِ مُسَجَّعٌ مُشْتَمِلٌ عَلَى تَحْذِيرٍ
وَتَنْبِيْهِ . وَتَنْصَحُ مِنْ مَحْضِ قِرَآنٍ مُشْتَمِلٍ عَلَى ذَلِكَ كَسُورَةِ ق . وَيَكُونُ
أَنْ يَقُولَ أَوْ صَبِحَ بِتَقْوَى اللَّهِ وَطَاعَتِهِ وَأَحْذَرَكُمْ مِنْ عَصْيَانِهِ وَمُخَالَفَتِهِ .
وَأَمَّا الْإِتْيَانُ بِالْحَدِيثِ فَسُتَحَبُّ كَابْتِدَائُهَا بِالْحَمْدِ وَالصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ
وَلَا تَبْطُلُ بِاللَّحْنِ وَلَوْ فِي الْحَدِيثِ وَالِدَعَاءِ لِلصَّحَابَةِ بِتَدْنِيَّةٍ حَسَنَةٍ
وَلَا بِأَسْ بِالدَّعَاءِ لِلسُّلْطَانِ (وَيُسْتَحَبُّ الطَّهَارَةُ) فَلَوْ خُطِبَ عِدَّةً
أَجْزَاءَهُ مَعَ الْكَرَاهَةِ (تَرَدُّدُ) الْمُعْتَمِدُ وَجُوبُهُ (وَالْمَسَافِرُ) أَيَّ مَا لَمْ
يُنَوِّ إِقَامَةً أَرْبَعَةَ أَيَّامٍ بَغَيْرِ قَصْدِ الْخُطْبَةِ فَلَا يَشْتَرِطُ فِيهِ الْإِسْقِطَانُ
كَالْجَمَاعَةِ لِأَنَّهُ نَائِبٌ عَنِ الْخَلِيفَةِ الَّذِي لَا يَشْتَرِطُ فِيهِ الْإِقَامَةُ فَأَعْطِيَ
حُكْمًا وَسَطًا . وَكَذَا أَسْمَحَ خُطْبَةُ الْخَارِجِ عَنْ قَرْيَةِ الْجَمْعَةِ عَلَى كَفَرَسَخِ
أَيَّ ثَلَاثَةِ أَمْيَالٍ وَثَلَاثَ لَأَنَّهُ يُلْزَمُهُ السَّعْيُ . وَأَمَّا الْخَارِجُ مِنْهَا عَلَى
أَكْثَرٍ مِنْ كَفَرَسَخِ فَحُكْمُهُ حُكْمُ الْمَسَافِرِ . وَهَنَّاكَ قَوْلُ ضَعِيفٍ بِصَحَّةِ
خُطْبَتِهِ إِنْ كَانَ سَفَرُهُ دُونَ مَسَافَةِ الْقَصْرِ وَهِيَ سَبْعُ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ بِالْجَمَالِ
الْمَحْمَلَةِ بِالْإِنْقَالِ (أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ) أَيَّ كَحَدَثٍ أَوْ رَعَافٍ وَالْمَاءِ بَعِيدٍ

القَرِيبَ عَلَى الْأَصَحِّ ، الْخَامِسُ مَوْضِعُ الْأَسْتِيطَانِ فَلَا تَقَامُ الْجُمُعَةُ إِلَّا فِي مَوْضِعٍ يُسْتَوَظَنُ فِيهِ ، وَيَكُونُ مَحَلًّا لِلْإِقَامَةِ يُسَكِّنُ الْمُتَوَدِّ فِيهِ بَلَدًا كَانَ أَوْ قَرْيَةً ، وَأَمَّا آدَابُ الْجُمُعَةِ فَمَثَانِيَّةٌ : الْأَوَّلُ الْفَسْلُ لَهَا وَهُوَ سَنَةٌ عِنْدَ الْجُمْهُورِ ، وَمِنْ شُرُوطِهِ أَنْ يَكُونَ مُتَّصِلًا بِالرَّوَاكِحِ فَإِنْ اغْتَسَلَ وَاشْتَقَلَ بِنَدَاهُ أَوْ نَوْمٍ أَعَادَ الْفَسْلَ عَلَى الْمَشْهُورِ ، الثَّانِي السَّوَالُ ، الثَّلَاثُ حَلَقُ الشَّعْرِ ، الرَّابِعُ تَقْلِيمُ الْأَظْفَارِ ، الْخَامِسُ تَجَنُّبُ مَا يَتَوَلَّدُ مِنْهُ الرَّاحَةُ الْكَرِيمَةُ ،

فيستخلف من يصلى بهم فإن لم يستخلف قدموا رجلا ، ويندب أن يكون من حضر الخطبة (القريب) كما إذا خرج للطهارة أو لفعل -م- الواعف والماء قريب (موضع الاستيطان) أى ولو كان بأخصاص لاخيم وأما أهل الحميم فلا يصلون الجمعة إلا في قرية الجمعة بالتبعية لأهلها إذا كانوا داخل الفرمخ لوجوبها عليهم (يمكن المتوى) بالمثلثة أى الإقامة فيه صيفا وشتاء مع الأمن على النفس والمال بلداً فإن أى كبيرة أو قرية صغيرة (الفسل لها) وصفته كغسل المجنبة (بالرواح) أى الذهاب إلى المسجد ، ويغتفر الفصل اليسير كالتأخير لاصلاح ثيابه وتبخيرها (بغداد) بالبدال المهملة ما يؤكل قبل الزوال وأما بالجمعة فهو ما يتغذى به فى أى وقت (أعاد الفسل) أى ما لم يكن الاكل خفيفاً أو لشدة جوع والنوم غلبة (حلق الشعر) أى إن احتاج لحلقه كالعمامة وكذلك التقليم (ما يتولد منه الخ) أى كالثوم والبصل والكراث والفجل فان أكل شيئاً من ذلك ولم

المأدسُ التَّحَلُّلُ بِالنَّيَابِ الْحَسَنَةِ ، السَّابِعُ التَّطَلُّبُ لَهَا ، الثَّامِنُ
النَّشْأُ لَهَا دُونَ الرُّكُوبِ إِلَّا لِعَذْرِ يَنْتَعَهُ مِنْ ذَلِكَ . وَأَمَّا
الْإِعْذَارُ الْمُبِيحَةُ لِلتَّخَلُّفِ عَنْهَا فَمِنْ ذَلِكَ الْمَطَرُ الشَّدِيدُ وَالْوَحْلُ
الكَثِيرُ وَالْمَجْدَمُ الَّذِي تُضَرُّ رَأْسُهُ بِالْجَمَاعَةِ ، وَالْمَرَضُ وَالْفَرِيضُ
بِأَنْ يَكُونَ عِنْدَهُ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِهِ مَرِيضًا كَالزَّوْجَةِ وَالْوَلَدِ وَأَحَدِ
الْأَبْوَيْنِ وَلَيْسَ عِنْدَهُ مَنْ يَقُولُهُ فَيَحْتَاجُ إِلَى التَّخَلُّفِ لِتَمْرِيقِهِ

يَكُنْ عِنْدَهُ مَا يَزِيلُ بِهِ الرَّائِحَةَ حَرَمَ عَلَيْهِ وَسَقَطَتْ عَنْهُ الْجُمُعَةُ وَيَكْرَهُ
فِي غَيْرِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ إِنْ لَمْ يَقْصِدْ دُخُولَ الْمَسْجِدِ وَالْأَحْرَامَ مَا لَمْ يَكُنْ
عِنْدَهُ مَا يَزِيلُ بِهِ الرَّائِحَةَ وَالْأَحْرَامَ خِلَافَ الْأَوَّلِ ، وَيَحْرَمُ تَعَاطِي
ذَلِكَ فِي الْمَسْجِدِ مَطْلَقًا وَلَوْ لَمْ يَكُنْ بِهِ أَحَدٌ (الْحَسَنَةُ) أَيْ الْبَيْضُ
(فَمِنْ ذَلِكَ) أَيْ وَمِنْهَا عَدَمُ وَجُودِ مَلْبُوسٍ يُلْقِي بِهِ وَلَوْ بِأَجْرِهِ
أَوْ إِيَّاهُ . وَمِنْهَا رَجَاءُ عَفْوِ قِصَاصٍ ، وَمِنْهَا الصَّنَانُ وَالْمَرْحُ الْمُنْتَنِ
وَأَكْلُ كَثُومٍ تَعَذَّرَ إِزَالَةُ رَأْسِهِ (الْمَطَرُ الشَّدِيدُ) أَيْ الَّذِي يَحْمِلُ
أَوَاسِطَ النَّاسِ عَلَى تَقْطِيعِ رُؤُوسِهِمْ ، وَالْوَحْلُ الْكَثِيرُ هُوَ الَّذِي
يَحْمِلُ أَوَاسِطَ النَّاسِ عَلَى تَرْكِ الْمَدَارِسِ وَهُوَ بَفَتْحِ الْحَصْرِ يَجْمَعُ عَلَى
أَرْحَالٍ وَبَسْكَوْنَهَا يَجْمَعُ عَلَى وَحُولٍ (وَالْمَجْدَمُ الْخ) أَيْ فَيَبَاحُ لَهُ
التَّخَلُّفُ إِلَّا أَنْ يَجِدَ مَكَانًا خَالِيًا مِنَ النَّاسِ تَصَحُّ فِيهِ الْجُمُعَةُ لِامْتِنَانِ
الْجَمْعِ بَيْنَ حَقِّ اللَّهِ وَحَقِّ النَّاسِ (وَالْفَرِيضُ) هُوَ أَنْ يَشْتَغَلَ بِعَمَلَانَاةٍ
مِنْ عِنْدِهِ مِنَ الْمَرْضَى كَمَا وَضَحَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ (بِأَنْ يَكُونَ عِنْدَهُ) النَّجْ
لَكِنْ الْمُعْتَمِدُ أَنَّهُ يَجُوزُ التَّخَلُّفُ لِفَرِيضِ الْقَرِيبِ وَمَنْ فِي حَكْمِهِ

وَمِنْ ذَلِكَ إِذَا اخْتَضَرَ أَحَدٌ مِنْ أَقَارِبِهِ أَوْ إِخْوَانِهِ قَالَ مَا لَكَ فِي
الرَّجُلِ يَهْلِكُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَيَتَخَلَّفُ عَنْدَهُ رَجُلٌ مِنْ إِخْوَانِهِ
يَنْظُرُ فِي شَأْنِهِ لَا بَأْسَ بِذَلِكَ، وَمِنْهَا أَوْ خَافَ عَلَى نَفْسِهِ مِنْ ضَرْبِ
ظَالِمٍ أَوْ حَبْسِهِ أَوْ أَخَذَ مَالَهُ وَكَذَلِكَ الْمُعْسِرُ يَخَافُ أَنْ يَحْبِسَهُ
غَرِيبُهُ عَلَى الْأَصْحَى وَمِنْ ذَلِكَ الْأَعْمَى الَّذِي لَا قَائِدَ لَهُ أَمَّا أَوْ كَانَ لَهُ
قَائِدٌ أَوْ كَانَ يَمْنُ يَهْتَدِي لِلجَّامِعِ بِلَا قَائِدٍ فَلَا يَجُوزُ لَهُ التَّخَلُّفُ
عَنْهَا وَيَحْرُمُ السَّفَرُ عِنْدَ الزَّوَالِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ عَلَى مَنْ حَبِيبٌ عَلَيْهِ
الْجُمُعَةُ، وَكَذَلِكَ يَحْرُمُ عَلَيْهِ الْكَلَامُ وَالنَّافِلَةُ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ

كالصديق الملائف والشيخ ولو كان عنده من يعوله لشدة مصيبتيه
ويجوز التخلّف لمرض الأجنبي إذا لم يكن عنده من يعوله ويخشى
عليه الضيعة (إذا احتضر) أي حضره الموت وأولى موته بالفعل .
ولقريبه الخروج من المسجد إذا بلغه ذلك (هلك) أي يموت (فيتخلف)
أي سواء وجد من يجزئه أم لا وقد كان بعض العلماء يحافظ على السنة
ويصلي على الميت إذا جاؤا به إلى المسجد ويأمر أهله أن يخرجوا به
لدفنه ويحرم أن الجمعة ساقطة عنهم (من ضرب ظالم) وكذا لو
خاف على عرضه من سب أو قذف أو خاف من ارتكاب ما لا يجوز
فعله كالزّامه بضرب أحد أو قتله (له قائد) أي ولو باجرة المشل
(ويحرم السفر الخ) أي مالم يتحقق ادراك الجمعة بقرينة أخرى أو
يخشى بتأخره فوات رفقة (الكلام أي ولو لم يسمع أو كان بين
الخطبتين . وكذا يحرم نهى الأجنبي ولو بالإشارة والسلام وردّه ولو

سَوَاءٌ كَانَ فِي الْخُطْبَةِ الْأُولَى أَوِ الثَّانِيَةِ، وَبِجَلِيسِ الرَّجُلِ وَلَا يُصَلِّي إِلَّا أَنْ يَكُونَ تَلَسَّ بِتَنَفُّلٍ قَبْلَ دُخُولِ الْإِمَامِ فَيَتِمُّ ذَلِكَ، وَيَحْرُمُ الْبَيْعُ وَالشِّرَاءُ عِنْدَ الْأَذَانِ الثَّانِي وَيُفْسَخُ إِنْ وَقَعَ، وَيُكْرَهُ تَرْكُ الْعَمَلِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَتَنَفُّلُ الْإِمَامِ قَبْلَ الْخُطْبَةِ وَكَذَلِكَ يُكْرَهُ لِلْجَالِسِ أَنْ يَتَنَفَّلَ عِنْدَ الْأَذَانِ الْأَوَّلِ وَيُكْرَهُ حُضُورُ الشَّابَةِ لِلْجُمُعَةِ وَكَذَلِكَ السَّفَرُ بَعْدَ الْفَجْرِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

بالإشارة، وتحريك ماله صوتاً أو مطالعة في كراس، أو أكل أو شرب ماء ولا يدور به أحد، ويجوز الكلام والتفعل عند الرضى على صحابة: والدعاء للسلطان، وتستحب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم إذا مر ذكره لكن سراً، وكذا التأمين والتعوذ من النار وسؤال اللجنة عن ذكر السبب (والإمام يخطب) ظاهر بالنسبة للكلام وأما التفعل فيحرم بمجرد توجهه إلى المنبر (ويحرم البيع الخ) أى إلا لمسه الوضوء فيجوز للبائع والمشتري، ويلحق بالبيع الإجارة والتولية والشركة والاقالة والشفعة، وأما التسكاح والهبة والصدقة فحرام عند الأذان الثاني ولا يفسخ، والمراد به ما يكون بين يدي الخطيب (ويصح أن وقع) أى ولو كانا ماشيين للجامع حيث كانت تليهما أو أحدهما الجمعة (ترك العمل) أى إذا تركه استئنا لأن العمل فيها كالعمل في غيرها، وأما إذا تركه لراحة فيجوز ولاشتغاله بوظائف الجمعة من غسل ونحوه فيستحب (وتنفل الامام) أى إن دخل ليرقى المنبر، وأما إن دخل قبل الوقت أو كان منتظراً للجماعة فيستحب له التفعل (عند الأذان

باب صلاة الجنازة

وَصَلَاةُ الْجَنَازَةِ فَرَضٌ عَلَى الْكُفَّاءِ ، وَأَرْكَانُهَا أَرْبَعَةٌ : النَّيَّةُ
وَأَرْبَعُ تَكْبِيرَاتٍ وَالِدُعَاءُ بَيْنَهُنَّ وَالسَّلَامُ وَيَدْعُو بِمَا تَيَسَّرَ

الاول (أن خيفة اعتقاد وجوبه ، وجعل الكراهة إذا كان مقتدى به
وكان جالساً وأما لو دخل حيثئذ فلا كراهة وكذا يقال في التفل عند
كل أذان غير الجمعة ، ويجوز لغیر المقتدى به إذا لم يعتقد وجوبه بل
علم أنه من النفل المندوب (حضور الشابة) أى غير غشمية الفتنة وإلا
حرم ويجوز حضور العجوز (بعد الفجر) وأما قبله فيجوز .
(صلاة الجنازة) شرعت في السنة الأولى من الهجرة بالمدينة (على
الكفاية) أى إذا قام به البعض سقط عن الباقي ، وكذا الفصل والتكفين
والدفن ، ومحرم الصلاة على شهيد المعركة ولا يغسل لهما متلازمان
وتكره على السقط الذي لم يستهل صارخاً ، وعلى الغائب وعلى من
صل عليه ، وعلى من فقد أكره (أربعة) بل خمسة على المتمدن ،
والخامس القيام لها ، وإنما تركه للخلاف فيه ، ويستحب أن يقف
الامام أو الفذ عند وسط الرجل ومنكبى المرأة ، وأما المأموم فيقف
كما يقف في الصلاة (النية) ويستحب أن يستحضر كوما فرض كفاية
وإذا ظن أن الميت أنثى فتبين أنه ذكر أو العكس صحت كما إذا ظن أن
ن النعش اثنين فتبين أنه واحد لا العكس فتعاد (وأربع تكبيرات)
إذا نقص شيئاً عمداً بطلت وسهواً أو جهلاً أتى به إن كان عن
قرب ، وإن زاد الامام سهواً أو جهلاً انتظروه فان لم ينتظروه
وسلوا ضحكت له ولهم ، وإن زاد عمداً كره انتظاره فان انتظروه

وَأَسْتَخْسِنُ ابْنَ أَبِي زَيْدٍ فِي رِسَالَتِهِ أَنْ يَقُولَ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَمَاتَ
وَأَحْيَا وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي يُخَيِّ التَّوْفَى لَهُ الْعِظَمَةُ وَالْكِبَرِيَاءُ وَالْعِزَّةُ
وَالْقُدْرَةُ وَالسَّيِّدَةُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى
آلِ مُحَمَّدٍ وَبَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا صَلَّيْتَ وَزَيَّجْتَ وَبَارَكْتَ
عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ فِي الْعَالَمِينَ إِنَّكَ جَمِيدٌ مُجِيدٌ، اللَّهُمَّ إِنَّهُ

صحت أيضاً لأن التكبير فيها ليس بمنزلة الركعات من كل وجه ويستحب
رفع اليدين في التكبيرة الأولى فقط وخلاف الأولى فيما عداها (بينهن)
وكذا بعد الرابعة على ما اختاره اللخمي والمشهور خلافه، ويدعو
المسبوق عقب كل تكبيرة أن تركت والا والى التكبير فلا يحمل الامام
الدعاء عن المأموم. قال العلامة الأمير: والظاهر أن المأموم إذا سمع
الامام يدعو فأمن على دعائه كفاه لأن المؤمن أحد الداعين وقد قيل
في وقد أجبت دعوتكما، إن موسى كان يدعو وهارون يؤمن (والسلام)
أي يسلم الامام واحدة عن يمينه يسمع بها نفسه ومن يليه، والمأموم
احدة يسمع بها نفسه فقط ولا يرد على الامام (بما تيسر) ولو قال
اللهم اغفر له أو اللهم ارحمه عقب كل تكبيرة كني (أما) أي من
أراد موته وأحيامن أراد حياته (له العظمة) هي صفة باطنة، والكبرياء
صفة ظاهرة والملك عبارة، عن جميع المخلوقات، والقدرة صفة جردية
يتأتى بها إيجاد كل ممكن وأعدامه، والنساء بالسين والمد العلو والرفعة
وأما بالقصر فعناه الضياء والمراد هنا علو المنزلة لا المسكان تعالى الله

مَعْلُوكٌ وَأَنْتَ عَبْدُكَ وَأَنْتَ أَمْتُكَ أَنْتَ خَلَقْتَهُ وَرَزَقْتَهُ وَأَنْتَ أَمْتُهُ وَأَنْتَ
مُحْيِيهِ وَأَنْتَ أَعْلَمُ بِسِرِّهِ وَعَلَانِيَتِهِ جَنَّاتِكَ شَفَعَاءُ لَهُ فَشَفَعْنَا فِيهِ ،
اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْتَجِيرُ بِحَبْلِ جِوَارِكَ لَهُ إِلَيْكَ ذُو وَفَاءٍ وَذِمَّةٌ ، اللَّهُمَّ فِيهِ مِنْ
فِتْنَةِ الْقَبْرِ وَمِنْ عَذَابِ جَهَنَّمَ ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ وَارْحَمْهُ وَاعْفُ عَنْهُ
وَعَافِهِ وَأَكْرِمْ نُزُلَهُ وَوَسِّعْ مَدْخَلَهُ وَاغْسِلْهُ بِمَاءٍ وَتَلْجُ وَبَرْدٍ
وَقَفِّهِ مِنَ الذُّنُوبِ وَالْخَطَايَا كَمَا يُنْقَى الثَّوْبُ الْأَبْيَضُ مِنَ الدَّنَسِ

عن ذلك (اللهم) أى يا الله (وعلا نيته) أى جهره (شفعا) الشفاعة
سؤال الخير للغير ، وقد روى أن من صلى عليه أربعين مرة ، ومن رجا نيل أجر
شفاعتهم فيه ، وورد : . أما مسلم شهد له أربعة غير أدخله الله
الجنة ، قيل : وثلاثة ، قال : وثلاثة قيل : واثنان ، قال : واثنان ، والمراد
أن الله يدخله الجنة مع السابقين والأفصل من مات مسلماً دخلها وإن
لم يشهد له أحد (نستجير) أى نطلب أن نجيزه بالأمن من عذابك
متمسكين (بحبل) أى عهد (جوارك) بكسر الجيم على الإفصح أى أمانك
له ففيه تشبيه العهد أى الوعد بالحبل الذى يضم الأشياء المنفردة ،
والأشياء هنا معنوية وهى السيئات وأكد ذلك بما ساقه كالتعليل بقوله
(انك ذو وفاء وذمة) أى وعد والأصل انك ذو ذمة ووفاء ولا يخفى
الوعد بفقران غير الشرك فى قوله سبحانه : . ويفسر مادون ذلك لمن
يشاء ، (اللهم) أى نجه مأخوذ من الوقاية أى الصيانة (من فتنة القبر)
أى سؤال الملكين بأن تلهمه الجواب

○ (واعف عنه) أى بأن لا تؤاخذ به بما اكتسب (وعافه) بأن
تذهب عنه ما يكره (نزله) يضم النون والزاي وقد تسكن هو

وَأَبْدَلَهُ دَارًا خَيْرًا مِنْ دَارِهِ وَأَهْلًا خَيْرًا مِنْ أَهْلِهِ وَزَوْجًا خَيْرًا
مِنْ زَوْجِهِ، اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ مُحْسِنًا قَرِّدْ فِي إِحْسَانِهِ وَإِنْ كَانَ مُسِيئًا
فَتَجَاوَزْ عَنْ سَيِّئَاتِهِ، اللَّهُمَّ قَدْ نَزَلَ بِكَ وَأَنْتَ خَيْرُ مَنْزُولٍ بِهِ
فَقَرِّبْ إِلَى رَحْمَتِكَ وَأَنْتَ غَنِيٌّ عَنْ عَذَابِهِ، اللَّهُمَّ ثَبِّتْ عِنْدَ الْمُسْتَلِوِ

ما يهياً للضيف عند نزوله (مدخله) أى فبره (واغسله الخ) المراد
لمره من الذنوب طهارة عظيمة، والبرد يفتح الموحدة والراء ماء ينزل
من السماء منعقداً ثم يندوب، وكذلك للثلج قال بعضهم كل لفظ منها له
معنى ففوله (ماء) أراد به الرحمة (وثلاج) أراد به العفو (وبرد)
أراد به الغفران فكأنه قال اغسله برحمتك وغفوك وغفرانك وقوله
(ونقه) أى صيره نقياً، والخطايا جمع خطيئة بمعنى الذنوب لأن مرتكبها
أخطأ طريق الصواب فهو عطف تفسير (وأبدله داراً) أى فى الجنة
(وأهلاً خيراً من أهله) بأن يكون مع الأنبياء والمرسلين والملائكة
المقربين زيادة على كون أهله معه فيها (وزوجاً) بحذف الناء على
الأنفص كما قال تعالى أسكن أنت وزوجك الجنة (خيراً من زوجه)
أى ولو الذى هو بصدد زواجها فيشمل ما لو كان غير متزوج وقد تكون
زوجه معه فى الجنة فيراد الزيادة عليها لأنه ورد أن الشخص يزوج من
الحوور العين سبعين غير زوجه فى الدنيا كلما أتى واحدة وجدها بكرة
ذات قبل شهبى وله ذكر لا يفتنى (فى إحسانه) أى فى ثواب إحسانه
(نزل بك) أى استضافك (وأنت خير منزول به) أى خير كريم ينزل به
الضيف (ثبت عند المسألة) أى سؤال المسكين (منطقه) أى نطقه
وعن شقيق البلخي قال: طلبنا جواب منكر ونكير فوجدناه فى قراءة

مَنْطِقُهُ وَلَا تَبْتَلِهِ فِي قَبْرِهِ بِمَا لَا طَاقَةَ لَهُ بِهِ وَأَخِطْهُ بِغَيْبِهِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، اللَّهُمَّ لَا تُخْرِمْنا أَجْرَهُ وَلَا تُفْتِنَّا بَعْدَهُ. تَقُولُ ذَلِكَ بِأَثَرِ كُلِّ تَكْبِيرَةٍ، وَتَقُولُ بَعْدَ الرَّابِعَةِ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِحَيَاتِنَا وَمَيِّتِنَا وَخَاضِرِنَا

القرآن، وطلبنا نور القبر فوجدناه في صلاة الليل، وطلبنا عبور الصراط فوجدناه في الصوم والصدقة. وطلبنا ظل العرش فوجدناه في الخلة (لا تخرمنا أجره) أى أجر الصلاة عليه أو أجر المصيبة به فان المبلدين كالشيء الواحد (ولا تفتننا بعده) أى لا تشغلنا بشيء سواك لأن كل ما يشغل عن الله فتنة (تقول ذلك) أى جميع ما تقدم (بأثر) أى بعد كل تكبيرة والفعل الآن ليس على هذا الدعاء لطوله والاولى دعاء أى هريرة وهو أن تقول بعد حمد الله والصلاة على نبيه: اللهم إنه عبدك وابن عبدك وابن أمتك كان يشهد أن لا إله إلا أنت وحدك لا شريك لك وأن محمداً عبدك ورسولك وأنت أعلم به. اللهم إن كان محسناً فرد في إحسانه وإن كان مسيئاً فتجاوز عن سيئاته. اللهم لا نخرمنا أجره ولا تفتننا بعده. وقد استحسنته الامام مالك في الموطأ: وتقول في الاثنى الكبيرة: اللهم إنها أمتك وبنيت عبدك وبنيت أمتك كانت تشهد البع وفي تنفية المذكر اللهم انهما عبادك وابنا عبيدك وابنا أمتيك كانا يشهدان الخ وفي تنفية المؤنث اللهم: انهما أمتك وابنا عبيدك وابنتا أمتيك كانتا تشهدان الخ. وفي جمع المذكر: اللهم انهم عبيدك وأبناء عبيدك وأبناء أمتك كانوا يشهدون الخ. وفي جمع المؤنث: اللهم انهن أماؤك وبنات عبيدك وبنات أمتك كن يشهدن الخ ويغلب المذكر على المؤنث عند اجتماع الصنفين (لحيثما) أى من المئين (وميتنا) أى هذا

وَعَاثِبَنَا وَصَغِيرَنَا وَكَبِيرَنَا وَذَكْرَنَا وَأُنْثَانَا إِنَّكَ تَعْلَمُ مُتَقَلِّبَنَا
وَمُتَوَانَا وَاعْفِرْ لَنَا وَلِوَالِدَيْنَا وَلِعَنَ سَبَقَنَا بِالْإِيمَانِ مَغْفِرَةً عَزِيزًا
وَالْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ الْأَحْيَاءِ مِنْهُمْ
وَالْأَمْوَاتِ، اللَّهُمَّ مَنْ أَحْيَيْتَهُ مِنَّا فَأَحْيِهِ عَلَى الْإِيمَانِ وَمَنْ تَوَفَّيْتَهُ
مِنَّا فَتَوَفَّهُ عَلَى الْإِسْلَامِ، وَأَسْعِدْنَا بِلِقَائِكَ وَطَهِّرْنَا لِلْمَوْتِ وَطَهِّبْهُ

ومن تقدمه وحاضرنا للصلاة وعاثبنا عنها حقيقة أو حسماً وإسكوا
المقصود من الدعاء الإطناب لم يضر تكرار هذا مع ما قبله (وصغيرنا)
بأن تزيد في حسناته لأنه لا تكذب عليه سيئة في كلامه يجوز (متقلبين)
أى تصرفنا في جميع أمورنا ومثوانا أى أقامتنا في كلتا الدارين (من
أحبته) أى أبقته وغاير بين الإيمان والاسلام في اللفظ نفننا وإ.
فالكلامان متلازمان لأن الإيمان الذى هو التصديق لا يقبل إلا
بالاسلام الذى هو النطق باللسان والعمل بالجوارح والاسلام لا يقبل إلا
بالإيمان والهاء من (فأحيه) مكسورة ومن (فتوفه) مضمومة لأنهما
مبنيان على حذف حرف العلة وهو الياء في الأول والالف في الثانى
(وأسعدنا) أى حقق لنا السعادة بلقائك بعد الموت في دار النعيم
بالنظر الى وجهك الكريم (وطهبننا) أى طهرنا للموت بالتوبة وطهبه
لنا بأن يأتيانا ملك الموت في صورة جميلة بالروح والريحان (فائدة) من
لأزم على هذه الأشياء السبعة عاش سعيداً ومات شهيداً أن يقول في
ابتداء كل شئ: بسم الله وعند الفراغ منه: الحمد لله وإذا رأى ما يسكره
قال لا حول ولا قوة الا بالله. وإذا رأى ما يستعظم. قال: لا اله الا الله

لَنَا وَاجْعَلْ فِيهِ رَاحَتَنَا، وَمَسَرَّتِنَا. ثُمَّ تَسَلَّمَ وَإِنْ كَانَتْ الصَّلَاةُ
عَلَى امْرَأَةٍ قُلْتَ اللَّهُمَّ إِنَّهَا أَمَتُكَ ثُمَّ تَتِمَّادِي بِذِكْرِهَا عَلَى التَّائِيثِ
غَيْرَ أَنَّكَ لَا تَقُولُ وَأَبْدِلْنَا زَوْجًا خَيْرًا مِنْ زَوْجِهَا لِأَنَّهَا قَدْ تَكُونُ
زَوْجًا فِي الْجَنَّةِ لِزَوْجِهَا فِي الدُّنْيَا وَنِسَاءَ الْجَنَّةِ مَقْصُورَاتٌ عَلَى
أَزْوَاجِهِنَّ لَا يَبْغِينَ بِهِمْ بَدَلًا. وَإِنْ أَدْرَكَتْ جَنَازَةً وَلَمْ تَعْلَمْ أَذْكَرُ
يَحْيَى أَمْ أُنْثَى قُلْتَ اللَّهُمَّ إِنَّهَا نَسَمَتُكَ ثُمَّ تَتِمَّادِي بِذِكْرِهَا عَلَى
التَّائِيثِ لِأَنَّ النَّسَمَةَ تَشْمَلُ الذَّكَرَ وَالْأُنْثَى، وَإِنْ كَانَتْ الصَّلَاةُ
عَلَى طِفْلِ قُلْتَ مَا تَقْدُمُ مِنَ النِّيَّةِ وَالتَّكْبِيرَاتِ وَالدُّعَاءِ غَيْرَ أَنَّهُ
يُتَحَبُّ أَنْ تَقُولَ بَعْدَ التَّنَاءِ عَلَى اللَّهِ وَالصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ

وَإِذَا أَصَابَتْهُ مَصِيبَةٌ قَالَ : اإِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ . وَإِذَا أَذْنَبَ ذَنْبًا
قَالَ : أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ . وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَفْعَلَ فِعْلًا قَالَ : إِنْ شَاءَ اللَّهُ (عَلَى
التَّائِيثِ) فَنَقُولُ : وَبَلَتْ عَيْدَكَ وَبَلَتْ أَمَتُكَ أَنْتَ خَلَقْتَهَا الْخ (قَدْ تَكُونُ
الْخ) فَلَوْ تَزَوَّجْتَ أَزْوَاجًا فَهَلْ تَكُونُ لِلأَوَّلِ أَوْ لِلآخِرِ أَوْ لِأَحْسَنِهِمْ
عَثْرَةً أَوْ تَخِيرُ . أَقْوَالٌ حَيْثُ مَاتَتْ وَلَمْ تَكُنْ فِي عَصْمَتِهِ (مَقْصُورَاتِ)
أَيَّ مَحْبُوسَاتٍ عَلَى أَزْوَاجِهِنَّ حَبَسَ عَجَبٌ كَمَا وَضَعَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ (لَا يَبْغِينَ
بِهِمْ بَدَلًا) أَيَّ لَا يَبْغِينَ غَيْرَهُمْ فَإِنَّ الْمَرْأَةَ تَقُولُ لِزَوْجِهَا وَعِزَّةٌ رَبِّي مَا أَرَى
فِي الْجَنَّةِ أَحْسَنَ مِنْكَ (عَلَى التَّائِيثِ) وَإِنْ شِئْتَ ذَكَرْتَ بِاعْتِبَارِ الشَّخْصِ
(غَيْرَ أَنَّهُ يَسْتَجِبُ) يَعْنِي أَنَّهُ لَوْ دُعِيَ الصَّغِيرُ بِدُعَاءِ الْكَبِيرِ اجْزَأَ وَلَكِنْ
الْمُسْتَحَبُّ أَنْ يَدْعُوَ بِالْدُعَاءِ الْخَاصِّ بِهِ (بَعْدَ التَّنَاءِ عَلَى اللَّهِ) أَيَّ بَأَنَّ

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اللَّهُمَّ إِنَّهُ عَبْدُكَ وَإِنْ عَبْدُكَ أَنْتَ خَلَقْتَهُ وَرَزَقْتَهُ وَأَنْتَ
أُمَّتُهُ وَأَنْتَ تُحْيِيهِ اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ لِرَبِّهِ سَلَفًا وَذُخْرًا وَفَرْطًا وَأَجْرًا

تقول الحمد لله رب العالمين ، واعلم أن النافعة واجبة عند الشافعي بعد
التكبير الأول . وكذا الصلاة والسلام على النبي بعد الثانية ومن
الورع الخروج من الخلاف (لوالديه) بفتح الدال بدليل الثنية في قوله
(موازينهما) وما بعده وفي بعض النسخ موازينهم بالجمع فيه وفيما بعده
قليلاً لوالديه بكسر الدال يشمل الأجداد والجدة ويقول هذا الدعاء
ولو كان أباً أو أما للطفل لأنه المأثور (سلفاً) أى متقدماً عليهم لبي .
لهم ما يحتاجونه يرم العطش الأكبر في الموقف الهائل (وذخراً) أى
مدخراً في الآخرة (وفرطاً) بمعنى سلفاً وفي الحديث : أنا فرطكم على
الحوض ، أى متقدمكم عليه لأهني . لكم أسباب التناول (وأجراً) أى
نواباً عظيماً وقد ورد : من مات له ولد فحمد الله وقال : إنا لله وإنا
إليه راجعون بي الله له بيتاً في الجنة يسمى بيت الحمد ، وورد : لا يموت
لأحد من المسلمين ثلاثة من الولد فيحتسبهم على الله إلا كانوا له جنة .
أى وقاية ، من النار . قالت امرأة واثنان يارسول الله قال واثنان . .
(ونقل به) أى بأجر مصييته موازينهما أى موازينهما فان الصحيح
أن الميزان واحد وجمعه في قوله تعالى : ونضع الموازين ، لتنظيم وتوزن
الصحف التي فيها الأعمال وقيل الأعمال نفسها بأن تصور الصالحة
بصورة حسنة نورانية وتوضع في كفة النور التي المعدة للחסنات فتثقل
بفضل الله وتصور الأعمال السيئة بصورة قبيحة ظلمانية وتوضع في كفة

وَقُلْ بِهِ مَوَازِينَهُمَا وَأَعْظِمَ بِهِ أَجُورَهُمَا وَلَا تَحْرِمْنَا وِثَاقَهُمَا أَجْرَهُ
وَلَا تَفْتِنَا وَإِنَّا بِعَدَّةِ اللَّهِ أَخْفَهُ بِصَالِحِ سَلَفِ الْمُؤْمِنِينَ فِي
كِفَالَةِ إِبْرَاهِيمَ وَأَبْدَلَهُ دَارًا خَيْرًا مِنْ دَارِهِ وَأَهْلًا خَيْرًا مِنْ أَهْلِهِ وَنَايِهِ
مِنْ فِتْنَةِ الْقَبْرِ وَمِنْ عَذَابِ جَهَنَّمَ، تَقُولُ ذَلِكَ بِأَمْرِ كُلِّ تَكْبِيرَةٍ،
وَتَقُولُ بَعْدَ الرَّابِعَةِ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَأَسْلَافِنَا وَأَفْرَاطِنَا وَلِكُلِّ سَبَقَتِنَا
بِالْإِيمَانِ، اللَّهُمَّ مَنْ أَحْيَيْتَهُ مِنَّا فَأَحْيِهِ عَلَى الْإِيمَانِ وَمَنْ تَوَفَّيْتَهُ
مِنَّا فَتَوَفَّهُ عَلَى الْإِسْلَامِ وَتَخَفِّرْ لِلْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ
وَالْمُؤْمِنَاتِ الْأَحْيَاءِ مِنْهُمْ وَالْأَمْوَاتِ ثُمَّ نُسَلِّمُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ

باب الصيام

وَصَوْمُ رَمَضَانَ قَرِيبَةٌ يَنْبَغُ بِكَمَالِ شَعْبَانَ أَوْ بِرُؤْيَا

السَّيِّئَاتِ فَتُخَفِّفُ بِعَدْلِ اللَّهِ (سلف المؤمنين) هم الأبطال الذين ماتوا
قبل الحلم (في كفالته) أي نرية إبراهيم الخليل عليه السلام وزوجته
سارة، والمراد أرواح أولاد الكفار لأنَّ الصَّحْبَ دَخَلُوا الْجَنَّةَ
(من فِتْنَةِ الْقَبْرِ) أي سؤال الملكين وبسؤالهم جزم القرطبي وجماعة
وقال: إنَّ العقول يكمل لهم ليعرفوا بذلك منزلتهم وسعادتهم ويلمحون
الجواب عما يسألون عنه، وقيل لا يسألون وعليه الأكثر.

هـ (الصيام) هو في الشرع الإمساك عن شهوة البطن والفرج يوما
كاملا من طلوع الفجر إلى غروب الشمس بنية، وقد فرض رمضان في

عدلين للهِلال أو جماعة مستفيضة، وكذلك في الفطر، ويثبت

السنة الثانية من الهجرة وفي الحديث : « إذا دخل رمضان فتحت أبواب الجنة وغلقت أبواب جهنم وسلسلت الشياطين » (بكال شعبان) أي حيث لم ير الهلال وقد صام النبي رمضان تسعة وعشرين أكثر من صيامه ثلاثين (أو برؤية عدلين) يفهم منه أنه لا يعمل على أهل الميقات، وعند الشافعي يجب الصرم إذا وقع في القلب صدقهم، والعدل هو محتجب الكبائر وصغائر الحسة، وعند الحنفي كل مسلم عدل ولا يثبت برؤية عدل واحد أو عدلين أو جماعة إلا بالنسبة لمن لا اعتناء لهم بأمر الهلال ولو شهد عدلان برؤية الهلال فصيم ولم ير بعد ثلاثين ردت شهادتهما ولا ترد عند بعض الأئمة (للهلال) سمي بذلك لأن الناس يرفعون أصواتهم بالتهليل عند رؤيته، وبعد ثلاث ليال يسمى قرأ لأن ضوءه يقر الأرض أي يغلب عليها، وإذا لم ير ليلة الثلاثين ورؤى بعدها مرتفعاً ولم يغيب إلا عند العشاء فهو ابن ليلة واحدة ولا يعتبر كبره ولا ارتفاعه وقد كانت النبي إذا رأى الهلال يقول : « الله أكبر اللهم أهله علينا بالآمن والإيمان والسلامة والإسلام والتوفيق لما نحب وترضى، رب وربك الله » (مستفيضة) أي كثيرة بحيث يفيد خیر العلم أو الظن القوي، ويشترط كونهم ذكوراً أحراراً أو بعضهم كذلك والبيعض عبيداً أو نساء، وكذا يثبت الشهر بنقل عدلين أو جماعة مستفيضة عن عدلين. أو جماعة مستفيضة لكن إن كان ع. روية العدلين فلا بد أن ينقل عن كل واحد اثنين وان كان عن الجماعة المستفيضة أو عن حكم الحاكم فيكتفي ولو بواحد، وكذا

الصَّيَّامَ فِي أَوَّلِهِ ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ الْبَيَّاتُ فِي بَقِيَّتِهِ ، وَبُنِيَ الصَّيَّامُ إِلَى اللَّيْلِ وَمِنْ السَّنَةِ تَمْجِيلُ الْفِطْرِ وَتَأْخِيرُ السَّحُورِ ، وَحَيْثُ

يثبت برؤية المناثر موقوفة حيث كانت لا تزول إلا بعد الثبوت الشرعي ومثلها سماع المدافع (وكذلك في الفطر) ولا يثبت هلال شوال برؤية عدل واحد ولو بمحل لا يعتنى فيه بأمر الهلال ، ولا يجوز له الفطر ، وأما لو انفرد برؤية هلال رمضان ولو بمحل يعتنى فيه بأمر الهلال فإنه يجب عليه الصوم فلو أفطر لزمه القضاء والكفارة (في أوله) أى في أول ليلة ولا يضر ما يحدث بعدها من أكل أو شرب أو جماع قبل الفجر (وليس عليه النحر) أى لأنه كمادة واحدة ولكن يستحب التبيت كل ليلة ، وقال الشافعي : يجب التبيت كل ليلة ، (إلى الليل) أى إلى دخول الليل بتحقيق مغيب قرص الشمس (ومن السنة) أى الطريقة فلا ينافى أن ذلك مستحب وفي الحديث : « لا تزال أمتي بخير ما عجلوا الفطر وأخروا السحور » وقد كان النبي يفطر قبل أن يصلي على رطبات فإن لم يجد فتمرأت فارت لم يجد حسا حسوات من ماء ، وإنما استحبه التمر ونحوه لأن الفطر على الحلو يرد مازاغ من البصر بالصوم ولا ينبغي تقديم مازاد على ذلك على صلاة المغرب لأن وقتها ضيق . ويليغي أن تقول عند الفطر اللهم لك صمت ، وعلى رزقك أفطرت فأغفر لي ما قدمت وما أخرت ، فإن للصائم دعوة مستجابة قيل وهي ما بين رفع اللقمة ووضعها في فيه (وتأخير السحور) هو بالضم اسم للفعل وبالفتح اسم لما ينسحر به والمراد الأول وأصل السحور مستحب لحبر : « تسحروا فإن في السحور بركة » وقد كانت بين سحوره

ثَبَّتَ الشَّهْرَ قَبْلَ الْفَجْرِ وَجَبَ الصَّوْمُ ، وَإِنْ لَمْ يَثْبُتْ إِلَّا بَعْدَ
الْفَجْرِ وَجَبَ الْإِمْسَاكُ ، وَلَا يَدَّ مِنْ قَضَاءِ ذَلِكَ الْيَوْمِ ، وَالنِّيَّةُ
قَبْلَ ثُبُوتِ الشَّهْرِ بَاطِلَةٌ حَتَّى لَوْ نَوَى قَبْلَ الرُّؤْيَا ثُمَّ أَصْبَحَ
لَمْ يَأْكُلْ وَلَمْ يَشْرَبْ ثُمَّ تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّ ذَلِكَ الْيَوْمَ مِنْ رَمَضَانَ
لَمْ يَجْزِهِ ، وَيُسَيِّكُ عَنِ الْأَكْلِ وَالشَّرْبِ فِيهِ لِحُرْمَةِ الشَّهْرِ
وَبَقْضِيهِ ، وَلَا يَصَامُ يَوْمَ الشَّكِّ لِيَحْتَاطَ بِهِ مِنْ رَمَضَانَ ،
وَيَجُوزُ صِيَامُهُ لِلتَّطَوُّعِ وَالنَّذْرِ إِذَا صَادَفَ ، وَيُسْتَحَبُّ الْإِمْسَاكُ
فِي أَوَّلِهِ لِيَتَحَقَّقَ النَّاسُ الرُّؤْيَا ، فَإِنْ ارْتَفَعَ النَّهَارُ وَلَمْ تَظْهَرْ
رُؤْيَا أَفْطَرَ النَّاسُ ، وَلَا يُفْطَرُ مِنْ ذَرَعَةٍ قَبْلَ أَنْ يُعَالَجَ

صل الله عليه وسلم وبين الفجر مقدار ما يقرأ القارىء خمس آية (وجب
(الإمساك) أى لحمة الشهر فنأفطر غير متأول لزمه الكفارة (وبقضي)
توكيد لقوله لم يجزه (ولا يصام الخ) أى يكره (ليحاط) أى بأن
يقول أصوم هذا اليوم فإن كان من رمضان فاق صائم وإن كان شعبان
فهو تطوع فلا يجزئه عن رمضان إن تبين أنه منه لعدم النية الجازمة
(ويجوز الخ) المراد بالجواز الإذن فيصدق بالوجوب في النذر، ومثل
النذر صيامه لقضاء، ويجوز صيامه لعادة، كن عادته أن يصوم الخميس
فصادف يوم الشك ولا مفهوم لقوله (إذا صادف) بل مثله ما إذا
نذره تعييناً حيث لم يقصد الاحتياط (أفطر الناس) أى وجوباً (من

خُرُوجُهُ فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ ، وَلَا يُفْطَرُ مَنْ احْتَلَمَ ، وَلَا مَنْ احْتَجَمَ
وَتَكَرَّرَهُ الْحِجَامَةُ لِلْمَرِيضِ خِيفَةَ التَّفَرُّيرِ ، وَمِنْ شُرُوطِ حَجِّ
الصَّوْمِ النَّيَّةُ السَّابِقَةُ لِلْفَجْرِ سِوَاهُ كَانَ قَرْضًا أَوْ نَفْلًا ، وَالنِّيَّةُ

ذَرَعَهُ (أى غلبه وهذا مالم يرجع منه شيء بعد إمكان طرحه فان رجع
غلبه فعليه القضاء وإن رجع عمداً فعليه الكفارة) فعليه القضاء (أى فقط
مالم يرجع منه شيء ولو غلبه وإلا فعليه الكفارة أيضاً) (من احتلم)
أى خرج منه المني في النوم (ولا من احتجم) أى أوجم غيره وأما
حديث أنظر الحاجم والمحتجم، فعناء عرساً أنفسهما للفطر الحاجم بمص
دم والمحتجم بطروء ضعف عليه ربما أرجح الفطر (خيفة التفرير)
بالعين المعجمة أى خشية أن يضعف عن الصوم فيؤدى ذلك إلى فساد
فكراتها عند الشك للمريض دون الصحيح ويجوز لهما إن علت
السلامة وتحرم عليها إن علم عدمها مالم ينشئ تأخيرها هلاكاً أو
شديد أذى وإلا وجب فعلها وإن أدت إلى الفطر ومثلها الفصادة (ومن
شروط النخ) هى ثلاثة أقسام، شروط صحة فقط وهى: النية، والإسلام
والزمن القابل للصوم، والكف عن المفطرات، وشروط وجوب فقط
وهى: العقل، والنقاء من دم الحيض والنفاس ودخول وقت الصيام في
رمضان: وقد نظمها الأجهورى بقوله:

شُرَاطُ لَادَاءِ الصَّوْمِ نِيَّتُهُ إِسْلَامُهُ وَزَمَانُ لَادَاءِ قَبْلَهُ
كَالْكَفِّ عَنْ مَفْطَرِ شَرْطِ الْوَجُوبِ لَهُ إِطَافَةُ وَبُلُوغُ هَكَذَا نَفْلًا

الوَاحِدَةُ كَافِيَةٌ فِي كُلِّ صَوْمٍ يَجِبُ تَتَابُعُهُ كَصِيَامِ رَمَضَانَ ،
وَصِيَامِ كَفَّارَةِ الظَّهَارِ وَالْقَتْلِ وَالنَّذْرِ الَّذِي أَوْجَبَهُ الْمَكْلَفُ عَلَى
نَفْسِهِ ، وَأَمَّا الصِّيَامُ الْمَسْرُودُ وَالْيَوْمُ الْمَعِينُ فَلَا بُدَّ مِنَ التَّبَيُّتِ
فِيهِ كُلِّ لَيْلَةٍ ، وَمِنْ شُرُوطِ صِحَّةِ الصَّوْمِ النَّفَاءُ مِنْ دَمِ الْخَيْضِ
وَالنَّفَاسِ فَإِنْ انْقَطَعَ دَمُ الْخَيْضِ وَالنَّفَاسِ قَبْلَ الْفَجْرِ وَلَوْ بِالْخَطَةِ

أما البقاء وعقل فهو شرطهما محيى وقت صيام مثل ذا جعلاً
(السابقة للفجر) أى أو المقارنة له على المعتمد (كصيام رمضان)
أى للحاضر الصحيح وأما المريض والمسافر فلا بد من تبينهما كل
ليلة ولو استمر صائم على المعتمد لأن التابع لا يجب عليهما (وصيام
كفارة لظهار) أى بعد العجز عن تحرير الرقية وكذلك في كفارة
القتل (أوجب المكلف) أى كأن يقول لله على صوم شهر مثلاً متتابعاً
فإن لم ينذر التابع فلا يلزمه تتابعه (المسرود) أى المذبح م غير نذر
قال فى المختار سرد الصوم تابعه . وإنما لم تكف فيه نية واحدة لأن
متابعته ليست بلا زمة (واليوم المعين) كأن تكون عادته صيام كل خميس
مثلاً (صحة الصوم) أى وجوبه فهو شرط فيهما كالنفل ، ووجوب
قضائه على الحائض والنفساء والمجنون بأمر جديده لعدم تكرره بخلاف
الصلاة . وقال الشافعى وأبو حنيفة لا قضاء على المجنون (قبل الفجر)
وكانا معه لضحة النية حينئذ ، فإن شككت بعد الفجر هل طهرت قبله ؟
أمسكت ، وقضت ، ولا كفارة عليها إن لم تمسك بخلاف الصلاة فإنها

وَجَبَّ عَلَيْهَا صَوْمُ ذَلِكَ الْيَوْمِ وَلَوْ لَمْ تَفْتَسِلْ إِلَّا بَعْدَ الْفَجْرِ ،
وَعَادُ النَّيَةِ إِذَا انْقَطَعَ التَّائِبُ بِالْمَرَضِ وَالْحَيْضِ وَالنَّفَسِ وَشَبَّ
ذَلِكَ ، وَمِنْ شُرُوطِ حَجَّةِ الصَّوْمِ الْعَقْلُ فَمَنْ لَا عَقْلَ لَهُ كَالْمَجْنُونِ
وَالْمَغْنَى عَلَيْهِ لَا يَصِحُّ مِنْهُ الصَّوْمُ فِي تِلْكَ الْحَالَةِ ، وَيَجِبُ عَلَى
الْمَجْنُونِ إِذَا عَادَ إِلَيْهِ عَقْلُهُ وَلَوْ بَعْدَ سِنِينَ كَثِيرَةٍ أَنْ يَقْضِيَ مَا فَاتَهُ
مِنَ الصَّوْمِ فِي حَالِ جُنُونِهِ وَمِثْلُهُ الْمَغْنَى عَلَيْهِ إِذَا أَفَاقَ ، وَمِنْ
شُرُوطِ حَجَّةِ الصَّوْمِ تَرْكُ الْجَمَاعِ وَالْأَكْلِ وَالشَّرْبِ فَمَنْ قَعَلَ
فِي نَهَارِ رَمَضَانَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ مُتَعَمِّدًا مِنْ غَيْرِ تَأْوِيلٍ قَرِيبٍ

تسقط عند الشك لأن الحيض مانع من أدائها وقضاؤها (إلا بعد الفجر)
فتفتسل أصلاً (وشبه ذلك) أي كالسفر والقطر عمداً لانسبانياً (ومثله
المغنى عليه) أي إذا أغنى عليه يوماً كاملاً أو حله مطلقاً أو أقل من
ذلك ولم يسلأه والسكر ليلاً كالإغناء في تفصيله (الجماع) ومثله
تعمد إخراج المني بالتقبيل ومحوه (في نهار رمضان) وأما لو حصل
شيء من ذلك في صيام غير رمضان الحاضر فلا كفارة لأنها مختصة به
بشرط العمد وانتهاك حرمة الشهر، أما إذا كان ناسياً أو مكرهاً أو
هاولاً تأويلاً قريباً بحيث يكون متعمداً مستنداً لشيء موجود كمن لم
يفتسل إلا بعد الفجر، أو قدم من سفر ليلاً، أو سافر دون مسافة

وَلَا جَبَلٌ فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ وَالْكَفَّارَةُ، وَالْكَفَّارَةُ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ إِطْعَامُ
سِتِّينَ مِسْكِينًا مَدًّا لِكُلِّ مِسْكِينٍ يَدُّ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
وَهُوَ أَفْضَلُ، وَلَهُ أَنْ يُكْفَرَ بِعِتْقِ رَقِيَّةٍ مُؤْمِنَةٍ أَوْ بِصِيَامِ شَهْرَيْنِ

القصر . فظن إباحة الفطر فلا كفارة عليه ، وعليه الكفارة في التأويل البعيد
كما إذا كانت عاداته الحمى في يوم معلوم فأصبح مفطراً ثم حم فيه ، ومن باب
أول إذا لم يحم ، أو كانت عاداتها الحيض في يوم معلوم فأصبحت مفطرة
ثم أفى ومن باب أول إذا لم يأت (ولا جهل) أى بحرمه الموجب
الذى فعله كحديث عهد بإسلام جامع غير عالم بأن الصوم يحرم الجماع
(والكفارة) وفصرها الشافعية على خصوص الفطر بالجماع ابتداء
وهى فسخة (إطعام) أى تمليك ولا يجرى الغداء والعشاء . والمراد
بالمسكين ما يشمل الفقير وهو من لا يملك قوت عامه فلو أعطى الستين
مداً لثلاثين مسكيناً لكل مسكين مدان فإنه لا يجرى إلا إذا أعطى
ثلاثين آخر لكل مسكين مد ، وله أن يسترجع من الثلاثين الأول
مازاد عن المدان بين أن المدفوع كفارة وبقي بيد الفقير وإلا فلا
والمد ملء اليدين لا مقبوضتين ولا مبسوطتين وهو وزن رطل وثلاث
بالفدادى ، ويكون من غالب القوت وقوله (وهو) أى الإطعام
(أفضل) من العتق والصوم لتعدى نفعه لستين (وله أن يكفر بالخ)
أى فبى على التخيير ، وكذا جزاء الصيد وفدية الأذى ، وأما كفارة
الظهار والقتل وهدى التمتع فعلى الترتيب ، وفى كفارة النكاح بالله التخيير
بين الطعام والكسوة والعتق والترتيب فى الطعام فلا ينتقل إليه إلا

مُتَنَّا بَيْنَ، وَمَا وَصَلَ مِنْ غَيْرِ الْقَمَرِ إِلَى الْخَلْقِ مِنْ أَذُنٍ أَوْ أَنْفٍ
أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ وَلَوْ كَانَ نَحْوًا قَلِيلَهُ الْقَضَاءُ، فَقَطْ، وَمِثْلُهُ الْبَلْغَمُ

بعد المعجز لقوله تعالى : هـ فن لم يجد فصيام ثلاثة أيام ، وقد نظمها
بعضهم بقوله :

ظهارا وقتلا رتبوا وتمتعا كما خيروا في الصوم والصيد والاذى
وفي حلف بالله خير ورغبين فدونك سبعا إن حفظت لحبذا

وعمل التخيير هنا بين الثلاثة إذا كان يكفر عن نفسه ، وأما
لو أكره زوجته على الوطء ، وأراد أن يكفر عنها فيخير بين الإطعام
والعتق ويكفر عن أمته بالإطعام فقط ، ولا تعدد الكفارة بتعدد
الفعل في اليوم الواحد ولو كان الموجب الثاني غير الموجب الأول
ما لم يتعدد المفعول فيه كوطئه إمرأتين والا كفر عنهما (شهرين)
أى كاملين ان لم يبدأ بالحلل فإن بدأ به اقتصر عليهما ولو اقتصر
وفوله (متتابعين) فلو أفطر لغير عذر ونسيان بطل ما صامه (الى
الخلق) أى ولو رده حيث كان ما لم يلا جامداً (من أذن) أى كصب
دراء فيها ، وأما نكثها فلا شيء فيه . وقال الشافعى : يفطر ان كان
ذا كراً عالماً لا ناسياً أو جاهلاً (أو نحو ذلك) أى كمين كما اذا
اكتحل نهراً ، ولا قضاء عليه ان يتحقق عدم الوصول . وقال
الشافعى : لا يفطر مطلقاً (ولو كان) أى الواصل بنحوراً بفتح
الموحدة أى وجد طعمه في حلقه وأما شم ما لا دخان له كالمسك فإنه
مكروه فقط (ومثله البلغم) ضعيف بل لا يفطر ولو أمكن طرحه

الْمُسْكِنُ طَرَحُهُ وَالْقَالِبُ مِنَ الْمُضْمِنَةِ وَالسَّوَاكُ، وَكُلُّ مَا وَصَلَ
إِلَى الْمَعِدَةِ وَلَوْ بِالْحَقْنَةِ الْمَائِنَةِ وَكَذَا مَنْ أَكَلَ بَعْدَ شَكِّهِ فِي الْفَجْرِ
لَيْسَ عَلَيْهِ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ كَلٌّ إِلَّا الْقَصَاءُ وَلَا يُلْزَمُهُ الْقَضَاءُ فِي غَائِبِ
مِنْ ذُبَابٍ أَوْ غُبَارٍ طَرِيقٍ أَوْ دَقِيقٍ أَوْ كَيْلٍ جَنَسٍ لِصَانِهِ، وَلَا فِي
حُقْنَةٍ مِنْ إِحْلِيلٍ وَلَا فِي دُهْنٍ جَائِفَةٍ، وَيَجُوزُ لِلصَّائِمِ السَّوَاكُ فِي

وكذا لا يفطر بلع الريق المجتمع في الفم ولا بلع ما بين الأسنان
(من المضمضة) ومثلها الاستنشاق (ولو بالحقنة) وهي صب دواء
بآلة مخصوصة في الدر أو في فرج المرأة وهي مكروهة إلا لضرورة
فتجوز (في الفجر) وكذلك في الغروب ما لم يتبين أنه أكل قبل
الفجر أو بعد الغروب وإلا فلا قضاء، وإذا طلع الفجر وهو يأكل
أو يشرب أو يجماع فكف وزرع في الحال فلا قضاء عليه، وأما
لو سكت قليلاً متعمداً فعليه القضاء والكفارة (من ذباب) أي
أو بعوض لأنه يسبق إلى الخلق فيشق الاحتراز عنه (لصانه)
فيد في الدقيق وما بعده، وإذا جاء رمضان في أيام الحصاد في زمن
الصيف فيجوز للأجير الفطر إذا حصل له مشقة شديدة بشرط تبيت
الصيام واحتياجه للحصاد لمعيشته، وإن لم يكن محتاجاً كره، وكذا
يجوز للمالك الزرع الفطر عند حصول المشقة حيث خاف على زرعه لأن
حفظ المال واجب (من إحلل) أي ذكر الرجل لأنها لا تصل إلى
الإمعاء (دمن جائفة) أي الجرح النافذ من البطن أو الظهر إلى
الجوف لأنه يدخل مدخل الطعام أو الشراب وإلا لمات صاحبه

جميع نهاره والمضمضة للمطش والإصباح بالجبابة ، والحامل إذا خافت على ما في بطنها أفطرت ولم تطعم وقد قيل تطعم ، والمرضع إذا خافت على ولدها ولم تجد من تستأجره له أو لم يقبل غيرها أفطرت وأطعمت ، وكذلك الشيخ الهرم يطعم إذا أنظر ومثله من قرط في قضاء رمضان حتى دخل عليه رمضان

(ويجوز الخ) أراد بالجواز ما قابل الحرم فلا ينافي أنه متعوب ففكر سلاة ولو بعد الزوال (للمطش) وأما لفظه فتكره ولا يبلغ ريقه حتى يزول طعم الماء من فمه (والاصباح الخ) المراد بالجواز فيه خلاف الأولى (على ما في بطنها) وكذا على نفسها لكن إن خافت هلاكاً أو شديداً أذى وجب الفطر ، وإن خافت الضرر غير المؤذي جاز وقوله (ولم تطعم) هو المعتمد (والمرضع) أى ولو غير أمه حيث احتاجت للأجرة فالحال تكون بمزلة الأم (ولم يجد الخ) أى أو وجدت ولم تجد ما تستأجر به ، ويقدم مال الولد إن كان له مال ثم مال الأب ، ثم مال الأم رقبته (وأطعمت) أى وجوبا والفرق بينهما وبين الحامل أن الحامل بسبب خوفها على نفسها كالمريضة (الشيخ الهرم) أى الذى يطيق الصوم لقوله تعالى : لا يكلف الله نفساً إلا وسعها وقوله (يطعم) أى استجباً وكذلك المرأة العجوز (ومثله) أى فى الإطعام وإن

آخِرُ ، وَالْإِطْلَامُ فِي هَذَا كُلُّهُ مَدٌّ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ يَقْضِيهِ وَيُسْتَحَبُّ
لِلصَّائِمِ كَفُّ لِسَانِهِ ، وَتَمْجِيلُ قَضَاءِ مَا فِي ذِمَّتِهِ مِنَ الصَّوْمِ
وَتَتَابُعُهُ وَيُسْتَحَبُّ صَوْمُ يَوْمِ عَرَفَةَ لِغَيْرِ الْحَاجِّ وَصَوْمُ عَشْرِ

كان هذا يطعم وجوبا (عن كل يوم يقضيه) هذا في غير الشيخ
الحرم وأما هو فلا يقضى ، ولا يجزئ أن يعطى مسكين ولو عن
يومين لمكين واحد . ولكن لكل مسكين مد (ويستحب) أى
استجابا أكيدا (كف لسانه) أى وجميع جوارحه وإنما خص
اللسان لكونه آفة في الإنسان ، والمراد كفه عن الاكثار
من الكلام المباح الذى لا يبنى وأما كفه عن الحرام كالكذب
والغيبة والنميمة فواجب حتى في غير زمن الصوم (وتتابعه) أى
القضاء فإن أتى به مفرقا خالف الأولى (صوم يوم عرفه) أى لأنه
يكفر السنة الماضية والمستقبل بمعنى أنه لو حصل من صائمه ذنب
في المستقبل وقع مغفورا والمراد الصغار ، ويستحب أيضا صوم
يوم عاشوراء لأنه يكفر السنة الماضية وإذا كفرت الذنوب بغيره
رفع له به درجات ، ومن كان عليه يوم من رمضان وصام يوم
عاشوراء، مثلا بقصد القضاء وفضيلة اليوم كفى عنهما وحصل له ثوابه
(لغير الحاج) وبكره صومه له لأنه يضمفه عن الوقوف والدعاء
المطلوب منه (عشر ذي الحجة) المراد التسعة التي قبل يوم العيد

ذِي الْحِجَّةِ، وَالْمُحَرَّمِ، وَرَجَبٍ، وَشَعْبَانَ وَثَلَاثَةَ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ
شَهْرٍ وَكَرِهَ مَا لِكَ أَنْ تَكُونَ الْبَيْضَ لِقَرَارِهِ مِنَ التَّحْدِيدِ، وَكَذَا
كَرِهَ صِيَامَ سِتَّةٍ مِنْ شَوَّالٍ خِافَةَ أَنْ يُلْحِقَهَا الْجَاهِلُ بِرَمَضَانَ،
وَيَكْرَهُ ذَوْقَ الْمِلْحِ لِلصَّائِمِ فَإِنْ فَعَلَ ذَلِكَ وَجَّهَهُ وَلَمْ يَصِلْ إِلَى
حَلْقِهِ مِنْهُ شَيْءٌ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَمَقْدَمَاتُ الْجَمَاعِ مَكْرُوهَةٌ لِلصَّائِمِ
كَالْقُبْلَةِ وَالْحَسَةِ وَالنَّظَرِ الْمُسْتَدَامِ وَالْمَلَاعِبَةِ إِنْ عَلِمَتْ السَّلَامَةُ مِنْ

(والمحرم) أى الذى كان القتال محرماً فيه كباقى الأشهر الحرم فى
صدر الاسلام تعظيماً لها ثم نسخ ، والأشهر الحرم أربعة أفضلها
المحرم ، ثم رجب ، ثم ذو القعدة ، ثم ذو الحجة (وشعبان) أى
لأن النبي كان يصومه إلا قليلاً (أن تكون) أى الثلاثة الأيام
البیض التى لم یبض لیلها بالقمر وهى الثالث عشر وتاليه (عفافه الخ)
أى فعل الكراهة إذا صامها متصلة بالعید متوالية فى نفسها وكانت
مظهراً لها مع كونه مقتدى به وإلا فلا كراهة بل هى مستحبة لما فى
الحديث : « من صام رمضان ثم أتبعه ستاً من شوال فكأنما صام
الدهر » (ويكره ذوق الملح) أى ولو لطباخ ينظر اعتدال الطبخ
وكذا يكره ذوق العسل ونحوه ومضغ نحو تمر لبطعمه لصبي (ولم
يصل الخ) فإن وصل غلبة فعليه القضاء وعمداً فعليه الكفارة أيضاً
(فلا شئ عليه) أى غير الكراهة (مكروهه للصائم) أى رجلاً
أو امرأة (المستدام) بل وإن لم يدم إلا أن يقال التقييد به بالنظر

ذَلِكَ وَإِلَّا حَرَّمَ عَلَيْهِ ذَلِكَ لَكِنَّهُ إِنْ أَمِنَ مِنْ ذَلِكَ فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ نَقْطَ ، وَإِنْ أَمِنَ فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ وَالْكَفَّارَةُ . وَقِيَامُ رَمَضَانَ مُسْتَحَبٌّ مُرَغَّبٌ فِيهِ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ قَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ » وَيُسْتَحَبُّ الْأَنْفِرَادُ بِهِ إِنْ لَمْ تُعْطَلِ السَّاجِدُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

فَمَا يَرْتَبُ عَلَيْهِ قَامَ مِنْ بَيْنِ بَيْنِهِ ظَهْرًا مِنْ غَيْرِ اسْتِدَامَةِ يَلْزَمُهُ الْقَضَاءُ وَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ عَلَى الْمُتَعَدِّ وَعَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ إِنْ اسْتَدَامَ النَّظَرُ (مِنْ قَامَ رَمَضَانَ) أَيْ بِصَلَاةِ الرَّائِجِ وَاسْمِيتَ بِذَلِكَ لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَطْوِلُونَ الْقِيَامَ فِيهَا وَيَسْتَرْجِعُونَ بَعْدَ كُلِّ تَسْلِيمَتَيْنِ (إِيمَانًا) أَيْ تَصَدِيقًا مَا لِالْجَزَاءِ الْمَوْعُودِ بِهِ (وَاحْتِسَابًا) أَيْ إِخْلَاصًا لِلَّهِ تَعَالَى غَفَرَ لَهُ أَيْ الصَّغَائِرُ (الْإِنْفِرَادُ بِهِ) أَيْ فَعْلُهُ فِي الْبَيْتِ إِنْ عِلْمٌ مِنْ نَفْسِهِ النَّشَاطُ وَالْأَفْعَلُ فِي الْمَسْجِدِ أَفْضَلُ ، وَإِنَّمَا كَانَ فَعْلُهُ فِي الْبَيْتِ وَلَوْ مُنْفَرِدًا أَفْضَلَ مِنْ فَعْلِهِ فِي الْمَسْجِدِ جَمَاعَةً لِبَعْدِهِ عَنِ الرِّبَاءِ فِي الْأَعْمَالِ وَاللَّهُ تَعَالَى يَحْسِنُ الْخِتَامَ ، وَيُلْقِنَا الْأَمَالَ ، وَهَذَا آخِرُ مَا يَسِرُهُ الْحَبَانُ الْمُنَانُ ، فِي سَنَةِ سِتٍّ وَثَلَاثِينَ وَأَلْفٍ مِنْ هِجْرَةِ سَيِّدِ الْأَكْوَانِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ،

(نَمِ الْكِتَابِ)

ولما اطلع على هذه المحاسن البهية حضرة الاستاذ الاعظم شيخ
السادة المالكية قال :

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

الحمد لله جزيل النعم ، واسع الفضل والكرم ، والصلاة والسلام
على سيدنا محمد منيع الحكم ، وعلى آله وصحبه ومن بسنته حكم .
أما بعد : فقد سرحت أفكاري في هذه المحاسن البهية ، والاحاسن
السنية ، للعلامة التحرير ، والفهامة الذي هو بالفضل جدير ، الشيخ
عبد المجيد الشرنوبى ، فإذا هي تحقيقات شريفة ، وتحريرات منيفة ،
فد كشفت عن وجوه مخدرات المشاوية النقاب ، وكفت عن كثير
من الشراح الطلاب ، على ما هي عليه من لطف العبارة ، وما تضمنته
من جيل الإشارة ، فهي في بابها روضة عليّة ، أو جنة ذات ثمار جنية ،
نفع الله بها الطلاب ، ومن علينا وعلى مؤلفها والمسلمين بحسن
المآب . آمين ٩

كتبه الفقير

سلمم البشري

تادم السادة المالكية بالأزهر

عقيدة التوحيد للشارح

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِقَوْلِ رَاجِي الْغَفَرِ لِلذُّنُوبِ	عَبْدُ الْمُجِيدِ الْأَزْهَرِيِّ الشَّرْنُوبِي
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي تَوَحَّدَا	فِي ذَاتِهِ. وَبِالْبَقَا تَقَرَّرَا
وَبَسَدَ حَمْدُ اللَّهِ وَالصَّلَاةِ	عَلَى النَّبِيِّ صَاحِبِ الصَّلَاةِ
فَهَذِهِ عَقَائِدُ التَّوْحِيدِ	تَنْجُو بِهَا مِنْ رِبْقَةِ التَّقْلِيدِ
فَاَحْفَظْ لِمَوْلَى الْخَلْقِ عَشْرِينَ صِفَةً	تَكُنُ بِهَا فِي غُرَفِ مَزْخَرَةٍ
لَهُ الْوُجُودُ وَالْبَقَاءُ وَالْقُدَمُ	مُخَالِفٌ لِمَا يَنَالُهُ الْعَدَمُ
وَقَائِمٌ بِنَفْسِهِ وَوَاحِدٌ	فَهَذِهِ سِتُّ صِفَاتٍ تُسَرِّدُ
مِنْهَا الْوُجُودُ صِفَةٌ نَفْسِيَّةٌ	وَالْخَمْسُ بَعْدَهَا هِيَ السَّلْبِيَّةُ
وَوَاجِبٌ لِزَيْنِ الْمَنَاءِ	سَبْعُ صِفَاتٍ مُبَيَّنَاتٌ
عِلْمٌ إِرَادَةٌ وَقُدْرَةٌ بَصَرٌ	سَمْعٌ كَلَامٌ وَحَيَاةٌ نُفُوسٌ
وَسَبْعَةٌ قَدْ لَازَمَتْهَا تَدْعَى	بِمَعْنَوِيَةٍ قَالَتِي السَّنَا
كَكُونِهِ حَيًّا مُرِيدًا قَادِرًا	وَفِي ثُبُوتِهَا خِلَافٌ قَدْ جَرَى
وَالْحَقُّ الْاسْتِغْنَاءُ بِالْمَعَانِي	عَنْهَا كَمَا حَقَّقَ بِالْبَرَاهِينِ

وَضِدُّهَا عَلَيْهِ يَسْتَحِيلُ فَانَّهُ الْمَرْزُؤُ الْجَلِيلُ
بِكُلِّ أَوْصَافِ الْكَمَالِ قَدْ وُصِفَ طُوبَى لِمَنْ لَهُ بِهَذَا يَتَرَفُّ
وَجَائِزٌ عَلَيْهِ فِعْلُ الْمُتَكِينِ وَتَرْكُهُ إِنْ لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ
وَوَاجِبٌ لِرُسُلِهِ الْأَمَانَةُ وَالصَّدَقُ وَالْتَبْلِغُ وَالْقَطَانَةُ
وَمُسْتَحِيلٌ ضِدُّهَا فَلْتَعَلَّمْ وَجَائِزٌ كَالْأَكْلِ فِي حَقِّهِمْ
وَاجْزِمِ بِأَنَّ الْمُصْطَفَى النَّهَائِي أَفْضَلُ مَبْعُوثٍ إِلَى الْأَنَامِ
قَدْ خُصَّ بِالْإِسْرَاءِ وَالْمَرَاكِجِ وَالْمِلَّةِ الْوَاضِحَةِ الْمُنْهَاجِ
مَنْ رَبُّهُ كَقَابِ قَوْسَيْنِ دَنَا وَنَالَ مِنْ عَطَاهُ غَايَةَ الْمُنَى
وَيَجِبُ الْإِيْمَانُ بِالَّذِي وَرَدَ عَنْهُ مِنَ الْمَوْلَى الْمُهَيَّمِ الصَّدَقَةِ
كَالْخَشْرِ وَالصَّرَاطِ وَالْمِيزَانِ وَالبَعَثِ وَالثَّوَابِ فِي الْجَنَانِ
وَالْحُورِ وَالْوَلَدَانِ وَالْأَمْلَاقِ وَالْأَنْبِيَاءِ وَالْجَنِّ وَالْأَفْلَاقِ
وَيَجْمَعُ الْعُقَايِدَ الَّتِي مَضَتْ شَهَادَةُ الْإِسْلَامِ حَسْبَمَا نَبَتْ
فَكُنْ لَهَا مُعَقِّدًا وَذَاكِرًا لِكَيْ تَرَى بِهَا مَقَامًا فَخْرًا
وَأَسْأَلُ النَّاسَ ذَا الْجَلَالِ وَقَيْنَا رُبَّنَا الْكَمَالَ
بِحَاكِ طَهَّ السَّيِّدِ الشَّيْرِ وَآلِهِ مِنْهُلِ التَّطْيِيرِ
صَلَّى عَلَيْهِ رَبُّنَا وَسَلَّمَا وَالْآلِ مَا كُلُّ كِتَابٍ خَتَا

العبادات

في ضوء الكتاب والسنة
وأثرها في تربية المسلم

نأسية السلوك
ملك الملوك